الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة احمد دراية _ ادرار.

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية. القسم: العلوم الإنسانية.

الشعبة: تاريخ. التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر.

الرقم التسلسلي: الرمز:

مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية

1956م- 1962م.

مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر.

إعداد الطالبتين: **إشراف الدكتور:**

_ إيمان لمشلفق. **_ عبد السلام كمون.**

_ عائشة طلباوي.

تاريخ المناقشة: 2019/06/13.

اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عبد الله خي	أستاذ محاضر " أ "	رئيساً
عبد السلام كمون	أستاذ محاضر " ب "	مشرفاً ومقرراً
بلال صديقي	أستاذ مساعد " أ "	ممتحن

السنة الجامعية : 1439_1440هـ/ 2018_2019م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح المصطفى صلى الله عليه وسلم داعية المولى عز وجل أن يحشرنا معه ومع النبيئين وحسن أولئك رفيقا.

إلى التي مهما فعلت فلن أرد ذرة من جميلها، إلى بهجة قلبي، إلى التي غمرتني بحبها ورعتني بعطفها وحنانها وأعطتني زهرة شبابها إلى التي لا طعم للحياة بدونها إلى نبع الحنان أمي "خديجة" رعاها الله.

إلى روح والدي الطاهرة اسكنه الله فسيح جنانه وجعل قبره روضة من رياض الجنة إلى الذي احمل اسمه بكل افتخار واعتزاز، إلى رمز العطاء إلى من كان صامداً في وجه الزمان أبي "عبد الجبار" رحمه الله.

إلى شركاء الرحم: سفيان، محمد، شيماء، صلاح الدين، والتوأم إيناس وإلياس.

إلى كل من يحمل لقب: لمشلفق، مقادم، بن سيتو، قوجاوي، زبيري إلى كل من كانت دعواتهما ترافقني طيلة مشواري جدتاي أطال الله في عمرهما إلى روح جداي الطاهرتان، إلى كل أخوالي وخالاتي وأعمامي وعماتي كل باسمه خاصة "سامية وزهرة".

إلى من اخترته رفيق دربي، إلى صاحب الكلمة الطيبة والقلب الحنون " عبد الباسط بوكار"

إلى من كان لها الفضل الكبير في انجاز هذا البحث، إلى من علمتني معنى الصداقة والوفاء، صاحبة القلب الكبير رفيقتي في العمل عائشة طلباوي.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي ...إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من رافقتني منذ ان حملنا حقائب المدرسة ومعها سرت خطوة بخطوة حبيبتي نفاذ رشيدة.

إلى أخواتي التي لم تلدهن أمي ...إلى من تحلو بالإخاء وتميزا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي، إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى كل من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم قومي زينب، بوكار إسمهان، عابد سمية، مسعودي بشرى، سودا مباركة.

إلى الأستاذ المحترم الذي استقبلنا بقلب رحب وصدر منشرح إلى الذي لم يبخل علينا بنصائحه الدكتور عبد السلام كمون.

إلى كل من تذكره قلبي ونسيه قلمي اهديه ثمرة جهدي.

إيمان لمشلفق

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، الآخرة إلا بعفوك. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة، بعث رسولاً للعالمين.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من نزلت طاعتهما مقرونة بطاعته عز وجل، فخراً وشرفاً أعتز بهما، إلى منبع الحب والحنان التي غمرتني بحبها ورعتني بعطفها وحنانها إلى التي كانت سنداً لي في كل مراحل حياتي، إلى التي تملك الجنة تحت أقدامها فيعجز اللسان عن شكرها. سر وجودي وبلسم قلبي أمي...أمي...ثم أمي "مريم" حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

إلى روح أبي الطاهرة أسكنه الله فسيح جنانه وجعل قبره روضة من رياض الجنة "عبد الرحمان" "رحمه الله".

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة وقاسموني أفراحهم وأحزانهم: أختي "فاطنة" وإخواني: "أحمد" و"محمد" و"عبد القادر" و"محفوظ" و"عبد القادر تيماوي".

وإلى زوجات إخواني: "سعاد" و"عائشة" وإلى أولادهن كل واحد باسمه: "عبد الرحمان" و"عبد الحي" و"مارية"، "قطر الندى" و"إلياس". وإلى كل من يحمل لقب "طلباوي" و"بامو" و"تيماوي" و"شطي" و"بشنتوف".

إلى شمعة الحياة من قاسمتني الحلوة والمرة وتحملت بصبرها كل شيء من شاركتني مشقة هذا العمل أختي وحبيبتي الغالية: "إيمان لمشلفق".

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي...إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت ممن كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم، حبيباتي أخياتي: كريمة بعافو وقومي زينب وسودا مباركة وبوكار إسمهان وعابد سمية ومسعودي بشرى ومبروكة بن أعلي.

إلى كل من سار معي على درب العلم.

إلى من ضحوا بحريتهم من أجل حرية غيرهم، إلى كل المجاهدين والشهداء الأبرار.

إلى الدكتور المحترم الذي استقبلنا بقلب رحب وصدر منشرح، الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته: "عبد السلام كمون".

وإلى كل من نسيتهم مذكرتي ولم تنساهم ذاكرتي، إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

عائشة طلباوي

شكر وعرفان

من باب من لا يشكر الله لا يشكر الناس.

لا يسعنا عند إتمام هذا العمل إلا أن نقف وقفة شكر وحمد لله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا.

الحمد لله حمداً كثيراً الذي لولا فضله علينا ورعايته لنا لما وقفنا في انجاز هذه المذكرة وألف صلاة وسلام على اعز وأنبل عباده رسولنا الكريم محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل ونخص بالذكر الدكتور المشرف كمون عبد السلام الذي كان له الفضل في احتيار الموضوع ولم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته كما نوجه شكرنا لكافة من ساعدنا من أساتذة وطلبة وعمال المكتبات وغيرهم.

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

موفم	المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
تق	تقديم
تر	ترجمة
تع	تعريب
تن	تنقيح
مر	مراجعة
ط	الطبعة
مج	مجلد
ج	الجزء
[د، ت]	دون تاريخ
[د، م]	دون مكان

باللغة الفرنسية:

Conseil national de la révolution algérienne	CNRA
Le comite de cordinetion et execution	CCE
Organisation secrète secrète	OAS

مقدمة

مقدمة:

عرف تاريخ الجزائر المعاصر العديد من المحطات الحاسمة في تاريخ الثورة، التي وضعت حداً للاستعمار الفرنسي، تنوعت هذه المحطات بين أحداث عسكرية وسياسية، حيث عرفت الفترة الممتدة من الفاتح نوفمبر1954 إلى غاية 1962عدة تطورات شملت ميادين كثيرة فكانت انطلاقة أول نوفمبر منعرجاً حاسماً في تاريخ الجزائر المعاصر أدت إلى تغير مجرى الأحداث، مروراً بهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت1955 التي دفعت المسيرة الثورية إلى الأمام وبعثت روح الأمل من جديد في صفوف المجاهدين والشعب معا. وصولاً إلى مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وهو الحدث الذي يعد أهم اجتماع وطني لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح، انبثقت عنه عدة مؤسسات وهياكل ثورية أوكلت لها مهمة تسيير أحداث الثورة الجزائرية هما: لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة.

انطلاقاً من تلك الأهمية والآمال التي علقتها القيادة الثورية على مؤسسات وهياكل الثورة الجزائرية وقع اختيارنا على البحث في هذا الموضوع الموسوم: "تطور مهام المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956- 1962".

أسباب اختيار الموضوع:

توفرت لدينا جملة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع ودراسته والتعمق في تفاصيله وأحداثه:

الأسباب الموضوعية:

- دراسة الظروف الداخلية والخارجية التي ساهمت في بروز وتأسيس المجلس الوطني للثورة معرفة مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
- ندرة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.
- تسليط الضوء على مؤسسات الثورة وخاصة مؤسسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي تأسس في خضم الحرب.

الأسباب الذاتية:

- رغبتنا في التعمق في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية من 1954إلى 1962.

– الرغبة في تزويد المكتبة المركزية الجامعية بدراسة علمية هادفة تضاف إلى الدراسات التاريخية السابقة.

– إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في البحث عن مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام، ومعرفة أهم القرارات التي اتخذها من خلال الاجتماعات التي عقدها في خضم الثورة الجزائرية، ويندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية أهمها:

– ما هي أهم الظروف والأوضاع السائدة في الجزائر عشية انعقاد مؤتمر الصومام؟

– كيف تم تأسيس المجلس الوطني للثورة؟

– ما هي أهم الأدوار والمهام التي أنيطت المجلس الوطني للثورة؟

– ما هي أهم العراقيل التي واجهت المجلس؟

– إلى أي مدى استطاع المجلس الوطني للثورة تحقيق أهدافه؟

– ما هي أهم النتائج التي حققها المجلس الوطني للثورة الجزائرية؟

إطار البحث:

تماشياً مع طبيعة الموضوع حددنا إطاره الزمني مابين1956– 1962 بداية من تأسيس المجلس الوطني للثورة إلى الاستقلال.

أهداف البحث:

من خلال ما سبق طرحه من إشكالية محورية وأسئلة فرعية سنحاول الوصول الى جملة من الأهداف هي:

– معرفة مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

– الوقوف عند أهم المحطات التي مارس فيها المجلس الوطني للثورة الجزائرية نشاطه السياسي.

– التعرف على إحدى مؤسسات الثورة الجزائرية وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

مناهج البحث:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية اعتمدنا المنهج التاريخي الملائم للدراسات التاريخية، واستعنا ببعض المناهج الأخرى كالمنهج الوصفي الذي يستدعي وصف

الأحداث وتطورها كرونولوجيا، إذ يمكننا هذا المنهج من تتبع التطورات التاريخية لهذه الفترة الغنية بالأحداث والتي تمتاز بحساسية خاصة، كما استعنا بأداة التحليل والمناقشة والتفسير لمجمل الصراعات التي شهدتها هذه الفترة 1956-1962.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في هذه المذكرة على جملة من المصادر والمراجع التي لها علاقة بالموضوع.

فمن بين المصادر المعتمد عليها: جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، دورية، العدد96 - 98 – 103سنة 1961، وقد اعتمدنا على أعداد أخرى منها.كذلك من بين المصادر اعتمدنا على حياة كفاح لتوفيق المدني، الجزء الثالث. ومذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري.

أما المراجع: فيأتي في مقدمتها كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962 لمحمد لحسن أزغيدي الذي أفادنا في دراسة مؤتمر الصومام بكل تفاصيله وجزئياته الدقيقة، وكتاب الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين لرابح لونيسي وهو مرجع هام لدراسة مجريات أشغال دورات المجلس وما يصاحبها من نقاشات حول القضايا التي يناقشها المجلس على غرار الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، وغيرها من المراجع التي لا تقل أهمية والتي خدمت الموضوع بشكل جيد.

الدراسات السابقة:

قمنا بإثراء دراستنا من خلال الاستفادة من بعض الدراسات السابقة لسد النقص في بعض الجوانب، كمذكرة المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956- 1962لربيع عمارة، وهي مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: التاريخ المعاصر، والتي استفدنا منها في مهام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بالإضافة إلى مذكرة اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى16 ديسمبر 1959 لمحمد شبوب التي أفادتنا في هذا الاجتماع.

خطة البحث:

لدراسة الموضوع دراسة وافية قسمنا بحثنا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة يحتوي كل فصل على ثلاث مباحث أو أربعة بالإضافة إلى ملاحق ذات صلة بالموضوع.

تضمنت المقدمة التعريف بالموضوع وأهميته، إشكالية البحث، أسباب اختياره، أهداف البحث، مع التطرق لأهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث، والمناهج التي اعتمدنها في دراسة البحث بالإضافة إلى ذكر بعض المصادر والمراجع المعتمد عليها وبعض الدراسات السابقة.

تطرقنا في الفصل الأول إلى اللمسات الأخيرة للثورة الجزائرية واندلاعها 1954، وتحدثنا أيضاً عن هجومات الشمال القسنطيني وأهدافها ونتائجها.

خصصنا الفصل الثاني لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية حاولنا فيه التطرق إلى المؤتمر وأهم الهيئات القيادية التي تمخضت عن قراراته وتمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وعالجنا في الفصل الثالث الاجتماعات التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأهم القرارات التي نتجت عنها وصولاً إلى الاستقلال.

وأجملنا في الخاتمة أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة كمحاولة منا للإجابة عن تلك الإشكالية السابقة الطرح، وأرفقنا البحث بملاحق ذات صلة بالموضوع وفهرس محتويات.

صعوبات البحث:

لم تخلو دراستنا هذه كغيرها من الدراسات من الصعوبات والعراقيل التي تعترض طريق أي باحث في طور البحث خاصة الصعوبات المتعلقة بالجانب المنهجي للدراسة والتحكم في طبيعة الموضوع، وعموما يمكن حصرها فيما يأتي:

- قلة الدراسات المعتمدة والمستفيضة حول هذا الموضوع وإن وجدت فإنها غير مخصصة.
- صعوبة الاستفادة من المصادر والمراجع الفرنسية بسبب اللغة.
- صعوبة تناول هذا الموضوع نظراً لتشعبه في بعض مراحل الدراسة.
- صعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع وذلك لما احتوته فترة حدود الدراسة من 1956 إلى غاية 1962 من أحداث تاريخية مميزة وكثيرة وجب ذكرها والتحدث عنها.

وبالرغم من هذه الصعوبات إلا أننا استطعنا تجاوزها وتمكنا من إتمام هذا العمل الذي تم بعون الله عز وجل وبتوفيقه وبجهود الأستاذ الذي قدم لنا النصيحة والإفادة في سبيل إخراج هذا العمل في أحسن صورة ممكنة.

وأخيراً وليس آخراً، نتمنى أن نكون قد وفقنا في الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، وما لم نجب عنه يبقى مفتوحاً للدراسات الأكاديمية الأخرى في مجال الثورة الجزائرية، كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

الفصل الأول: التحضيرات الأخيرة لاندلاع الثورة الجزائرية وإعلانها 1954.

أولاً: اللمسات الأخيرة واندلاع الثورة الجزائرية.

ثانياً: هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955.

ثالثاً: أهداف ونتائج هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955.

الفصل الأول: التحضيرات الأخيرة للثورة الجزائرية وإعلانها 1954 .

المبحث الأول: اللمسات الأخيرة لاندلا ع الثورة الجزائرية:

تعتبر الثورة المسلحة تتويجا لسنوات طويلة من المعانات الكبيرة للجزائريين من الإبادة والقمع والقهر والتهميش، كما عبرت هذه الثورة عن تجربة كفاح مسلح جديدة، استفاد منها الجزائريون –لا محالة– بتجاوز النقائص والثغرات التي كانت سبباً في فشل مختلف المقاومات الشعبية الجزائرية المسلحة، التي سبقت العمل السياسي قبل العشرينيات من القرن العشرين .

وبحكم تلك الإمكانيات والظروف الصعبة التي اندلعت فيها الثورة الجزائرية يمكن الجزم بأن إنجازها كان باهراً، وقد ساعدت عوامل شتى في نضجها ونجاحها، وتعتبر الثورة الجزائرية 1954 نقلة متميزة في كفاح الجزائر، وبعثا جديداً لها، خاصة وأنها تميزت بخصوصيات ميزتها عن انتفاضات الجزائر السابقة، ورفعت مبادئ ومطالب سامية، وخاضت ملاحم بطولية جعلت منها ثورة مميزة وعالمية [1].

بادرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى دعوة العناصر الثورية لعقد اجتماع الاثنين والعشرين يوم 25 جوان 1954 الذي تم التحضير له بسرية تامة، انعقد في منزل إلياس دريش.

ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد، وقدم محمد بوضياف تقريراً شاملاً عن الوضعية السائدة وعن أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، والجهود التي بذلتها المنظمة الخاصة واللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى غاية هذا الاجتماع.

وخلال هذا الاجتماع دار نقاش بين الحاضرين حول القضايا المطروحة فبرز موقفان، الأول: يرى ضرورة العمل المسلح، والثاني: يرى أن الظروف لا تسمح بذالك، فكان الموقف الأول مدعوم بحماسة المناضلين المصممين على اتخاذ قرار تاريخي. وهنا قال بن مهيدي مقولته المشهورة "أرموا بالثورة للشعب يحتضنها " [2]

---

[1] عبد الله مقلاتي: المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الأفعال الوطنية 1830-1962، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013، ص 248.

[2] عبد الله مقلاتي وظافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954_1962، ج2، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 19.

وفي هذا الاجتماع كلفت لجنة بالسهر على تطبيق قراراته تسمى " لجنة الخمسة" وبعدا انضمام ممثلي القبائل (كريم بلقاسم) لها صارت تسمى تاريخياً "لجنة الخمسة + 1"[1].

لجنة الخمسة: انبثقت هذه اللجنة عن اجتماع ال22 الشهير بحي كلوصلومباي "المدنية "، وضمت في عضويتها كل من "محمد بوضياف" و"مصطفى بن بولعيد" و"العربي بن مهيدي" و"رابح بيطاط" و"ديدوش مراد"، ولقد كلفت هذه اللجنة بالسهر على تنفيذ قرارات اجتماع ال22 وأول اجتماع لها كان في المكان المسمى بشارع بربروس في منزل عيسى كشيدة من أجل دراسة قرارات الاثنين والعشرين وتنفيذيها ومن القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع هي:

1- إعادة هيكلة قدامى المنظمة الخاصة من أجل تقوية المنظمة الجديدة.

2- القيام بدورات تكوينية حول صناعة القنابل اليدوية .

3- مواصلة التدريبات العسكرية وذلك بالاعتماد على دفاتر المنظمة الخاصة[2].

بالإضافة إلى ذلك قررت اللجنة توزيع المهام فيما بينهم، ومواصلة العمل كقيادة جماعية وكذا تكليف مراد ديدوش، بصفته مسؤولاً عن منطقة العاصمة، أن يتصل بجماعة القبائل الكبرى ويحاول إقناعهم بالانضمام إلى مجموعة الاثنين والعشرين حتى تكون الثورة عامة ويصعب على فرنسا القضاء عليها.

– لجنة الستة: (الخمسة+1)

– لجنة الخمسة زائد واحد: سميت بهذا الاسم بعد انضمام كريم بلقاسم إلى لجنة الخمسة في أواخر أوت 1954. والتي صارت تعرف باسم لجنة الستة، وقد أخذت على عاتقها مسؤولية الإعداد للثورة من خلال سلسلة من الاجتماعات كانت تعقدها، وفي آخر اجتماع لها تم الإعلان عن تأسيس حركة وليدة سميت باسم "جبهة التحرير الوطني "وهي التي ستتولى قيادة الثورة المسلحة.

---

[1] لجنة الستة: محمد بوضياف، محمد العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، رابح بطاط ،كريم بلقاسم. ينظر: المرجع السابق، ص 278.

[2] عبد السلام كمون: مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة ادرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، 2012- 2013، ص 100.

استطاعت لجنة الستة أن تنجح المشروع الانتفاضي بعد أن قرر أعضاؤها الاعتماد على أنفسهم في تفجير الثورة وبعد أن تم الاتصال بالأعضاء الثلاثة الموجودين بالقاهرة. ليقوموا بتنظيم الثورة والتعريف بها وشرح أبعادها وأهدافها السياسية وتسجيلها ضمن الحركات التحررية في العالم، وبعد اتصالهم بثوار كل من تونس والمغرب والاتفاق على سير الكفاح المسلح، عمل أعضاء اللجنة بالشروع في التحضيرات النهائية، للدخول في الجهاد من أجل تحرير الجزائر.

ففي صيف 1954، أعطيت الأوامر من طرف حركة انتصار الحريات الديمقراطية باستخراج السلاح من المطامر وفرزه وتنظيمه وإعداده للتوزيع مع الشروع في صنع القنابل.

أما عن الاستعدادات الأخرى عقدت لجنة الستة اجتماع لها بتاريخ 10 أكتوبر 1954 ببيت "بوقشورة "بلابوانت تقرر فيه تقسيم البلاد إلى خمسة مناطق وتعيين مسؤوليها ونوابهم[1] وهم على النحو الآتي:

1- المنطقة الأولى: الاوراس: عين على رأسها مصطفى بن بولعيد ونوابه: شيحاني بشير، طاهر نويشي، ولغرز عباس .

2- المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني: عين على رأسها مراد ديدوش ونائبيه: زيغود يوسف، الأخضر بن طوبال.

3- المنطقة الثالثة: القبائل: عين على رأسها: كريم بلقاسم ونائبيه: عمر اوعمران، محمدي سعيد.

4- المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة: عين على رأسها رابح بيطاط ونوابه: سويداني بوجمعة، والزبير بوعجاج، وبلحاج بوشعيب.

5- المنطقة الخامسة: وهران: عين على رأسها العربي بن مهيدي ونائبيه: ابن عبد المالك رمضان، وعبد الحفيظ بوصوف[2].

أما محمد بوضياف فقد عين كمنسق بين أعضاء جبهة التحرير الوطني في الداخل والخارج، واتفق الأعضاء على أن تكون العمليات العسكرية موزعة في كامل أرجاء البلاد تقريبا .

[1] ينظر الملحق رقم 1 ص79.

[2] عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1992، تق: محمد العربي ولد خليفة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 44.

وفي آخر اجتماع للجنة الستة المنعقد ببلدة "الرايس حميدو"بغرب العاصمة في 24 اكتوبر1954، قررت اللجنة اتخاذ قرارين مهمين هما: إعطاء تسمية جديدة للحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وتحديد تاريخ اندلا ع الثورة حيث اتفقت لجنة الستة في البداية على إعلان الثورة بتاريخ 15 أكتوبر، حيث أُشّعر أعضاء الوفد الخارجي بذلك لكن الخبر تسرب في القاهرة حيث أفشى المرحوم علال الفاسي سره إلى محمد يزيد ظناً منه أن محمد يزيد من رجال الانتفاضة، ووقع تسرب أخر في الصومعة حيث كانت هناك عناصر كونها سويداني بوجمعة فأفسد نيتها حسين لحول بعد إطلاعه على تاريخ الاندلا ع، بعد حادثة التسرب الأولى عجلت لجنة التنسيق والتنفيذ بتأجيل الموعد أول نوفمبر1954، هو تاريخ اندلا ع الثورة وأحتفظ بسريته من دون إشعار أحد ولم يحدث هذه المرة ما يجب تأخيره مرة أخرى[1]، أما عن تسمية الحركة فيقول السيد بوضياف:"وفي الأخير قررنا تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني والتنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني، كما تقرر أن تكون القيادة جماعية والمقياس الوحيد هو الإيمان بالكفاح المسلح أسلوبا لتحرير البلاد "[2].

تناقش الأعضاء حول آخر التحضيرات وقدم السيدان محمد بوضياف وديدوش مراد نص نداء جبهة التحرير الوطني وقرروا الاحتفاظ بسريته، إلى أن ينتقل النداء للخارج ثم يخبر رؤساء المناطق ونوابهم يومين قبل الموعد المحدد تحسباً لتسرب الأخبار وكسباً للوقت.

وعمدت اللجنة بهذه المهمة لرئيسها السيد محمد بوضياف[3] فقد تقرر أن يلتحق بالقاهرة ويتصل بالوفد الخارجي، حيث يزوده بالوثائق اللازمة لإعلان الثورة وإذاعة بيان أول نوفمبر على أمواج صوت العرب من القاهرة وتقرر في الاجتماع أن يتم الإعلان عن قائمة الأهداف المعينة للهجوم عليها في أول نوفمبر، وبذلك تمت عملية التحضير لتفجير الثورة بعد العمل الشاق

[1] محمد عباس: ثوار ... عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 27.

[2] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954 المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2010، ص 184.

[3] ولد بالمسيلة في 23 جوان 1919، بدأ بالنضال في صفوف حزب الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية ، نجا من الأسر غداة اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، ساهم في تأسيس" اللجنة الثورية للوحدة والعمل" ثم في تأسيس "جبهة التحرير الوطني"، ينظر:مسعود الخوند: القارات، المناطق،الدول، البلدان، المدن، الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم وثائق، موضوعات، زعماء، ج7، مؤسسة هانياد، [د ،ت]، لبنان، ص 284.

المتواصل والتحضيرات الجادة- تحيطه السرية التامة- والإيمان بحتمية النصر، إذ خططوا وعملوا بكل دقة على أن يكون تفجير الثورة بالداخل وفي الوقت نفسه يتم الإعلان عنها في الخارج، وبذلك تكون الانطلاقة قوية من بدايتها[1].

وفيما يخص اختيار يوم(الاثنين) أول نوفمبر بداية الثورة، فيرجع لعدة اعتبارات منها:

أن القوات الفرنسية كقوات الجيش والشرطة والدرك، تكون ممتعة بإجازة الاحتفال بعيد القديسين، الذي يصادف هذا اليوم، كما نظروا إلى قدسية يوم الاثنين تفاؤلا بميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم فيه، استلهاما لمعاني جهاده، بالإضافة إلى أن أخر هذا الشهر هو أول الشتاء بحيث يبدأ فيه هطول الأمطار وسقوط الثلوج فيصعب التنقل على القوات الفرنسية كما أن فصل الشتاء هو الفصل الذي يضطر فيه سكان تلك المناطق الصعود إلى الجبال لجلب الحطب وبذلك يتمكن الجنود من الاتصال بالسكان بكل سهولة ومن وسط الجبال حيث تتم التوعية والتكوين والتنظيم.

أما فيما يخص التوقيت الزمني، هو جعل الساعة الواحدة من ليلة نوفمبر، بداية الثورة أمر له دلالته وقد تم الاتفاق على ذلك لاعتبارات منها[2]:

1- أن تعرف فرنسا والعالم أجمع، بأن العملية ليست مصادفة أو أنها أحداث عفوية بل أن هذا التوقيت الدقيق، سوف يفرض على المستعمر بأن هناك وحدة وطنية مخططة تخطيطا محكما.

2- كما أن الساعة الوحدة المحددة للعمليات عدة معان ومعطيات منها: أن الجميع يكونون في حالة نوم عميق أو هدوء ومن هنا يمكن توقع ما يحدثه ذلك الحدث العظيم من مفاجأة واستطلاع لما يجري.

3- بالإضافة إلى أن التوحيد الزمني، يجعل فرنسا تحسب ألف حساب لكل شبر في أرض الوطن، فتشتت قواتها وتضخم تكاليفها.

---

[1] بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص358.

[2] محمد لحسن ازغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 92.

وباختصار لقد توالت الترتيبات والتحضيرات لإعلان الثورة من طرف قادة لجنة الستة حيث دار نقاش طويل بين أعضاء اللجنة حول تنظيم الثورة ووضع هياكل ومؤسسات لها، لكن في الأخير انتهى الأمر بالاتفاق على الشروع في العمل العسكري بالوسائل المتوفرة ثم بعد ذلك يأتي التنظيم والهيكلة.

وبعد القيام بكل الترتيبات اللازمة، قررت لجنة الستة تحديد الساعة الأولى من الفاتح نوفمبر 1954 للشروع في العمل الثوري وبذلك التحق كل قائد من القادة الخمسة بالمنطقة التي عين على رأسها للإشراف على انطلاق العمليات العسكرية في ليلة الفاتح نوفمبر، وبهذا الترتيب الجيد أصبح من الصعب على الإدارة الفرنسية أن تقضي على الثورة التي انطلقت هذه المرة في كل المناطق الجبلية بالجزائر، ومما تقدم يبدو جلياً ان لجنة القادة الستة قد بذلت مجهودات جبارة من أجل أن يكون تفجير الثورة في الداخل في الوقت الذي يتم الإعلان عنها في الخارج، وبذلك كانت الانطلاقة للثورة المسلحة قوية[1].

وفي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة الفاتح من نوفمبر الموافق ل 6 ربيع الأول 1374هـ – وهو يوم الاثنين – انطلقت الرصاصة الأولى في عدة مناطق من التراب الوطني، معلنة بداية الكفاح المسلح فقد كانت هناك 40 عملية عبر كافة التراب الوطني ولاسيما في منطقة الاوراس وبذلك حدث الانفجار العظيم الذي قاد الجزائر الى الاستقلال، وتلا ذالك صدور بيان أول نوفمبر عن قيادة الثورة، عرف ببيان أول نوفمبر 1954 الذي جاء واضحا في معانيه ليعلن عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، ويحدد أهداف الكفاح المسلح ، ومبرراته المحلية والدولية ودعا بيان أول نوفمبر الشعب الجزائري بجميع إنتماءته الى جمع صفوفه والانضمام إلى جبهة التحرير الوطني لمواجهة الاحتلال الفرنسي، وتحقيق الاستقلال التام وتدويل القضية وإقامة نظام سياسي مستمد من المبادئ العربية الإسلامية[2].

[1] عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954- 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 177.

[2] محمد حسن ازغيدي: المرجع السابق، ص 93.

المبحث الثاني:هجومات الشمال القسنطيني20أوت1955.

تميزت الثورة الجزائرية في عامها الأول بالتفاف الجزائريين حولها وحول قاداتها، ومع تعيين جاك سوستيل[1] حاكماً عاماً على الجزائر أنتهج هذا الأخير أساليب سياسية تحمل أفكار جديدة لإخماد الثورة وكسب المعمرين إلى كفته وذلك بتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق تدريجيا لتهدئة المواطنين، كما قام بإطلاق سراح قيادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية هادفاً من وراء ذلك إلى تجريد الثورة من شعبيتها.

كما شهدت سنة 1955 استشهاد قائد المنطقة الثانية الشمال القسنطيني ديدوش مراد في معركة بوكركر في 18 جانفي 1955، وأسر القائد مصطفى بن بولعيد، واعتقال رابح بيطاط، كما عملت السلطات الفرنسية على تشديد الحصار على المنطقة الأولى الاوراس والتي تحملت العبء الأكبر طيلة الشهور الأولى من اندلاع الثورة، وفي شهر جويلية من نفس السنة وقع اجتماع في دشرة الزمان في منزل رابح يونس وفي الطريق الجبلي الرابط بين سكيكدة والقل بين مسؤولي الناحية الثانية وتبعه اجتماع آخر موسع لجميع جنود وضباط المنطقة الثانية في دوار الجاجدة، ونتج عن هذين الاجتماعين إعادة تنظيم المنطقة الثانية وتعيين زيغود يوسف[2] مسؤولاً عليها خلفاً لديدوش مراد، وقررت قيادة المنطقة الثانية تنفيذ هجوم عسكري يشمل كل ترابها، وهو قرار خطير يضع وزن المنطقة في هذا الهجوم باستعمالها إمكانياتها من الأسلحة وجنود وإطارات واشترط في هذا الهجوم أن تشارك فيه جميع الجماهير الجزائرية حتى تأخذ مصير المعركة بيدها ويسير معها جيش التحرير الوطني كطليعة.

---

[1] ولد في مدينة مونبلييه 1912 -1990، وهو الحاكم العام للجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي، في سنة 1940 التحق بالجنرال ديغول، وأرسل إلى أمريكا اللاتينية في مهمات سياسية باسم " فرنسا الحرة " وعين مديرًا عاماً للاستخبارات الفرنسية في الجزائر(1943- 1944). ينظر: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 13، ص 431.

[2] من مواليد1921بالسمندو ضواحي قسنطينة ناضل في حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، عين مستشار لبلدية السمندو في 1948، القي عليه القبض وسجن سنة 1950، وتمكن من الفرار في افريل 1954، نظم وقاد هجومات 20 أوت 1955، كما شارك في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، استشهد في معركة بقرية الخربة 1956. ينظر: علية عثمان الطاهر: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996، ص 37.

عرف هذا الهجوم بهجوم الشمال القسنطيني 20 أوت1955 بقيادة زيغود يوسف ويكون انطلاق هذا الهجوم في وضح النهار على الساعة 12:00 نهاراً بإطلاق الرصاص والألغام في المناطق المحددة.

كانت عمليات 20 أوت 1955، عملية مخططة ومدروسة مسبقا تحت قيادة زيغود يوسف، وهي عملية أملتها الظروف الصعبة والتطورات الخطيرة التي عاشتها الثورة في مرحلتها الأولى في الداخل والخارج.

عملت قيادة المنطقة الثانية على ترتيب وتنظيم الهجومات بدأً بالتحضيرات المادية والبشرية لترجمة الأهداف المرجوة من هذا الهجوم، وحددت مواقع الهجوم معظم مناطق الشمال القسنطيني كواد الزناتي، عين أعبيد، الحروش، السمندو، سكيكدة، الخروب، عزابة، قالمة، والميلة[1]، سان تشاراك، كلارمان، غالييري، سطارة، فليفلة، مناجم العالية، السقفة، وغيرها من المناطق والمدن الكبرى.

وقد حددت مدة الهجوم بثلاثة أيام متتالية وذلك على النحو الآتي:

– **اليوم الأول20 أوت**: يكون الهجوم على المدن جيشاً وشعباً.

– **اليوم الثاني21 أوت**: يأتي الاستعمار بجيوشه لحماية المدن وتدعيم المراكز العسكرية، فالتصدي له يكون عن طريق الكمائن في كل الطرقات لضربه وحماية مراكز جيش التحرير بالإضافة إلى كسب السلاح من عمليات الكمائن.

– **اليوم الثالث22 أوت**: يتم تنفيذ حكم الإعدام على كل الخونة في المدن.

وجند لهذه العمليات أكثر من500مجاهد مسلحين ببنادق حربية ومسدسات وبنادق صيد ومتفجرات تساندهم أفواج المسبلين والفدائيين، وبذلك تكون انطلقت الهجومات والتي وصفها مصطفى الاشرف بأنها:"تاريخ الانطلاقة الحقيقية لجيش التحرير الوطني بصفته تأطيراً

[1] أمال شلبي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954 1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة العقيد لخضر باتنة، الجزائر، 2005 2006، ص377.

هجومياً لفئة الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم مدعوين للمشاركة بكيفية مباشرة في الهجومات المنظمة".[1]

واستهدف الهجوم في المناطق السابقة الذكر معسكرات العدو ومقرات الشرطة والدرك، المطارات، الموانئ، مزارع المعمرين، والمراكز التجارية والوحدات الإنتاجية التي يمتلكها الأوروبيون.[2]

المبحث الثالث: أهدافها ونتائجها.

أ- أهدافها:

1- فك الحصار المفروض على منطقة الاوراس وتشتيت القوات الاستعمارية المطوقة بها.

2- ربط الاتصالات بين مختلف مناطق الثورة، وذلك كرسالة إعلامية عن طريق الجرائد الفرنسية التي تنشر في مختلف العمليات الفدائية والعسكرية التي ينفذها جيش التحرير[3] وذلك بعد أن انعدمت الاتصالات الداخلية والخارجية بسبب تضييق الخناق على الثورة.

3- تأمين القاعدة الشرقية والغربية لهدف إستراتيجي يتعلق بمستقبل الثورة.

4- تأكيد استمرارية وشمولية الثورة المسلحة التي فجرها طلائع جبهة وجيش التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954[4].

5- تعميم الثورة وترسيخها وتغلغلها في الأوساط الشعبية بواسطة الهجوم العام الذي تسانده قوى الشعب وتشارك فيه.

6- كسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية والشخصيات السياسية الجزائرية المرتبطة بالأحزاب في صفوف جبهة التحرير لتوحيد صفوف الحركة الوطنية.

7- الرد على عمليات التعذيب والإبادة والاعتقال الجماعي والنفي ضد المواطنين[5].

---

[1] عبد الرزاق بوحارة: منابع التحرير اجيال في مواجهة القدر، تر:صالح عبد النوري، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 135.

[2] مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 218 .

[3] الصديق محمد الصالح: ايام خالدة في حياة الجزائر، دار موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 106.

[4] عمار ملاح: محطات حاسمة من ثورة أول نوفمبر1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص114 .

[5] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 143.

8- الرد على سياسة سوستيل التي تظهر بمظهر إصلاحي والتي تعتمد على التهدئة لإطفاء الثورة في مهدها.

9- رفع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الاستعمار وجيشه الذي لا يقهر، وغرس الثقة والروح القتالية في المجاهدين.

10- القضاء بصفة نهائية على الدعاية الفرنسية الزاعمة بأن الثورة الجزائرية منتوجها من الخارج وليست نابعة من صميم الشعب.

11- إعلان التضامن مع الشعب المغربي في الذكرى الثانية لنفي الملك المغربي محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر.

12- تدويل القضية الجزائرية وعرضها أمام الأمم المتحدة في دورتها العاشرة، وكان الاتفاق على عرضها بعد مؤتمر باندونغ في افريل1955، وتم ذلك بتقديم مندوبو 24 دولة افريقية وآسيوية بالأمم المتحدة برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبوه فيها بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها[1].

ب- نتائجها:

لقد حققت هذه الهجومات نتائج ملموسة ووصلت إلى الأهداف المسطرة رغم الخسائر المحققة، ويعود سبب نجاحها إلى نجاح الاجتماع التخطيطي، والتنظيمي للهجومات وهو اجتماع الزمان الذي نجح في المحافظة على السر من طرف المسؤولين وجيش التحرير بل حتى الجماهير الشعبية، وهذا ما ترك جيش المستعمر على غفلته وعدم تنبئه للعمليات حتى بدأها، كما يرجع ذلك أيضا إلى التخطيط المحكم الذي سبق ساعات التنفيذ.

ومن ناحية الخسائر فقد مني المستعمر بخسائر مادية وبشرية كبيرة وتم خلال الهجومات تخريب المطار الموجود ببعد 8كلم عن مدينة سكيكدة وخربت الطائرات الحربية والمباني العسكرية، الهجوم على مراكز المخابرات العامة وفجرت مناجم فليفلة للحديد وقدرت خسائرها 35 قتيل وحوالي مئة مليون فرنك فرنسي، كما حوصرت مناجم العالية وسقط فيها 30 قتيل أوروبي[2].

[1] يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 272.

[2] أمال شلبي: المرجع السابق، ص378.

كما تم قطع الهاتف والكهرباء وقطع الطرقات، ودام ذلك لأسابيع بعدها بالإضافة إلى خسائر اخرى، وكان واقع الصدمة شديداً على السلطات والصحافة الفرنسية، هذه الأخيرة ظهرت صدمتها على صدر صفحاتها الأولى بعناوين سوداء ضخمة تصور الوضع المأساوي ووجود عدم الاستقرار الذي أصبح يهدد الفرنسيين المعمرين، كما أن إدارة العدو اهتزت وانقلب الميزان وسادت الفوضى وتكالبت قوات العدو من عسكريين ومعمرين على الشعب أكثر من الماضي فارتكبت مجازر في سكيكدة وأحرقت المداشر وهدمت القرى وجمع آلاف من الشباب في ملعب سكيكدة وحصدت أرواحهم حصدا، وكان عددهم حوالي1500 رجل وتم إعدامهم جماعيا ودفنهم بواسطة جرافة وخنادق حفرت لهذا الغرض وكانت الحصيلة 12000 جزائري في التي أعقبت الهجوم، أما عدد ضحايا العدو فكان123 قتيل و233 جريح[1].

ورغم هذه الخسائر فقد حققت هذه الهجومات بالنسبة للثورة عدة نتائج نذكر منها[2]:

1- استطاعت الثورة نتيجة لهذا الهجوم أن تثبت وجودها وتعمق جذورها وتفرض هيبتها وتزيد انتشار نشاطاتها.

2- إظهار قدرة الثورة على التنظيم والتخطيط وضرب العدو في أي زمان ومكان.

3- الضغط على قوات العدو في المدن والقرى ومراكزه وتشتيتها والتأثير على معنوياتها.

4- فك الحصار الذي ضربه العدو على بعض المناطق وعلى رأسها منطقة الاوراس.

5- تحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر.

6- تزويد جيش التحرير الوطني بالعناصر المقاتلة فقد أعطى الهجوم للعمل العسكري دفعاً قوياً وخلق التفافاً واستجابة جماهيرية كبيرة.

7- إثبات وطنية الثورة وذلك أن الهجوم شارك فيه الجماهير الشعبية، وتم بذلك إسقاط الإدعاءات الفرنسية القائلة بأن الثورة من الخارج.

8- مساندة الأشقاء في تونس والمغرب الأقصى وليبيا مما ازعم الإدارة الفرنسية على التعجيل بالاعتراف باستقلال تونس والمغرب في 1956.

---

[1] أمال شلبي، المرجع السابق، ص379.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص275.

9- وعلى الصعيد الخارجي تم رفع القضية الجزائرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع أنها رفضت مناقشتها في دورة 1955، إلا أن هذا الرفض تم بأغلبية صوت واحد فقط، وذلك دليل على أن الثورة الجزائرية لقيت صداها في العالم.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام وميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

أولا: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

ثانيا: ميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

ثالثاً: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

الفصل الثاني: مؤتمر الصومام وميلاد المجلس الوطني للثورة.

المبحث الأول: مؤتمر الصومام20 أوت1956.

يعتبر مؤتمر الصومام من أبرز الأحداث التاريخية، ومنعطفاً حاسماً في مسار الثورة الجزائرية وقد جاء هذا المؤتمر كنتيجة حتمية للظروف التي أحاطت بالثورة والمتمثلة في جملة من التطورات والانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها منذ تاريخ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 إلى غاية انعقاد المؤتمر، وقبل الحديث عن مؤتمر الصومام حريٌّ بنا أن نتطرق إلى الظروف والعوامل التي أدت إلى انعقاده:

الظروف الداخلية:

- كان لهجومات 20 أوت 1955 تأثيراً مباشراً على مسار الثورة ففي هذا اليوم على الساعة 12:00عند منتصف النهار نظم جيش التحرير الوطني ،هجومات عسكرية شملت معظم التراب الجزائري، من خلال العمليات التي قاموا بها منها: إشعال النيران في محلات المعمرين ومكاتب الشرطة والإدارة الفرنسية والثكنات وأحدثوا فزعاً ورعباً في الجهاز الاستعماري مما أدى إلى انعدام الأمن[1].

-تصميم النظام الاستعماري على إجهاض الثورة بكل ما أوتي من قوة، بالإضافة إلى الحصار الذي ضرب على منطقة الاوراس من طرف السلطات الاستعمارية الأمر الذي جعل مهمة الاتصال صعبة بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، بالإضافة الحاجة الملحة إلى السلاح.

إضافة إلى ضعف التنسيق في الأعمال وضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة الذي كان شبه منعدم لأن الثورة كانت في حاجة ماسة إلى منهج سياسي ثابت، فالكثير من المسؤولين كان يتردد في اتخاذ موقف واضح تجاه المشاكل الكبرى لبعد المسافة بينهم [2].

ويعود ذلك إلى أن مناطق الكفاح قبل مؤتمر الصومام كانت لها قيادات خاصة، ولا يربط بينها إلا الاتجاه الثوري العام، ولم تكن على رأسها قيادة مركزية معينة وهذا ما أدى

[1] ميلود تبزي: مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص63.

[2] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص 131.

"بلاكوست" إلى الطمع في القضاء على المقاومة بالوسائل العسكرية، كما طمع "غي موليه[1]" هو الآخر لإيقافها بالوسائل السياسيّة الخدّاعة حيث أعلن عن القيام باتّصالات محليّة مع الثوار، وكان يرمي من وراء ذلك إلى إضعاف المقاومة وإثارة الخلاف بين القادة .

لكن جبهة التحرير الوطني كانت على علم لجميع الأساليب التي يتبعها المستعمرين منذ الانطلاقة الأولى للثورة، فقد تمكنت من جمع كل الوطنيين وتوحيد الشعب في كفاحه وبذالك توسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري.

الظروف الخارجية:

فيما يخص الظروف الدولية التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام يمكن حصرها فيما يلي:

1- مظاهرة الطلبة الجزائريين في باريس 23فيفري1956 مما يعني نقل الثورة إلى التراب الفرنسي.

2- إعطاء الاستقلال للمغرب في 20مارس1956، ثم تونس20مارس1956 وكل ذلك تحت تأثير الثورة الجزائرية.

3- طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن، ورغم رفضه إلا أنه اعتبرها قضية دولية وهذا في حد ذاته انتصار خارجي.

ولتقوية مناعة الثورة وزيادة الالتحام الشعبي والالتفاف حول جبهة وجيش التحرير الوطني، سعى قادة الثورة إلى تحضير اجتماع وطني يضمهم جميعا لدراسة أوضاع الثورة وتشريع ميثاق سياسي يحدد وسائل وأهداف الثورة ويعمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير الثورة المسلحة[2].

[1] غي موليه 1905- 1975، تزعم الاتجاهات الاشتراكية اليمنية، تولى مناصب مختلفة منذ الثلاثينيات أصبح رئيساً للوزارة في 1956- 1957، ثم نائب لرئيس الوزارة، حارب ثورة الجزائر وتواطأ مع إسرائيل وبريطانيا في شن حرب السويس 1956، ساعد في عودة ديغول لاستلام الحكم في 1958.ينظر: مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج 13، ص 445.

[2] عمر التهامي: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، [د ،م]، 2013، ص8.

انعقاد المؤتمر:

تبعاً للظروف السالفة الذكر قررت القيادة العليا عقد مؤتمر وطني يضم قادة جبهة وجيش التحرير الوطني لوضع قاعدة أساسية تقوم عليها إستراتجية العمل الثوري، وفي هذا الصدد يقول المجاهد بن طوبال[1]:" قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية ... للمناقشة وبدا ذالك منذ شهر افريل 1956في تنظيم المؤتمر ".

ومنذ ذالك التاريخ شرع القادة في الإعداد للمؤتمر، وبعد إجراء عدة اتصالات بين مسؤولي المناطق وقاداتها، قام "زيغود يوسف " قائد المنطقة الثانية "الشمال القسنطيني " ببعث رسالة إلى قادة المناطق يقترح فيها عقد مؤتمر وطني بهدف دراسة التجربة الثورية وتوحيد العمل السياسي والعسكري، ووضع إستراتجية جديدة للثورة[2].

وكانت الفكرة متجهة إلى عقد المؤتمر في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، فأعطى زيغود يوسف تعليماته بالإعداد لاحتضان المؤتمر، وتمت الموافقة على المكان المسمى "بوزعرور"في شبه جزيرة القل،كمقر لاحتضان المؤتمر. لكن وصول نبا استشهاد "بن بولعيد" أثر على عملية التحضير مما جعل الظروف غير ملائمة لعقد المؤتمر هناك، وبعد ذلك تم اقتراح منطقة الاوراس وجبال سوق أهراس ثم الاخضرية الواقعة بالمنطقة الرابعة وحدد يوم 21جويلية 1956 لعقد المؤتمر،لكن تسرب الأخبار عن مكان وزمان عقد المؤتمر للسلطات الفرنسية أدى بالقيادة الثورية إلى إلغائه [3].

---

[1] لخضر بن طوبال: ولد عام 1923 بميله هو احد اكبر قادة جبهة التحرير الوطني، التحق بحزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، ثم بالمنظمة الخاصة، عضو مجموعة ال22عضو، أطر برفقة زيغود يوسف هجومات 20 أوت 1955، شارك في مؤتمر الصومام، عين عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، خلف زيغود يوسف في الولاية الثانية، عين عضو لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1957، عين وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة في تشكيلاتها الثلاث، وشارك في مفاوضات ايفيان مع السلطات الفرنسية .ينظر صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954، ص 207.

[2] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص133.

[3] رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر 2010، ص ص 182_183.

وبعد اجتماعات عديدة تم الاتفاق على عقد المؤتمر في منطقة وادي الصومام، بالمنطقة الثالثة وبالضبط في قرية افري اوزلاقن[1]، وكان اختيار هذه المنطقة لعدة أسباب نذكر منها:

1-وجود المكان في منطقة حصينة، ومحاذية لغابة اكفادو الكثيفة والتي لها اتصال بغابة جرجرة وجبالها.

2-كان دوار اوزلاقن في تلك الفترة منطقة هادئة لم تحدث فيها أية عملية حربية لمدة تسعة أشهر، مما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة ولا علاقة لها بالثورة.

3-بعد الحملة التي قام بها الجنرال ديغول ،أعلن العدو أنه قد سيطر على المنطقة وأنها أصبحت تحت سلطته .وأنها باتت خالية من الثوار، لذلك أراد الثوار إثبات عكس ذلك بعقد مؤتمر في تلك المنطقة[2].

أما عن سبب اختيار 20 أوت كتاريخ لعقد المؤتمر فيعود إلى ثلاث ذكريات هامة:

1-انتفاضة 20 أوت1955 التي عمت منطقة الشمال القسنطيني .

2-نفي الملك المغربي محمد الخامس في 20اوت1955 إلى جزيرة مدغشقر.

3-قرب ذكرى انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1955التي دخلتها القضية الجزائرية رغم انف فرنسا[3].

حضر مؤتمر الصومام ممثلو المنطقة الثانية "الشمال القسنطيني": وهم "زيغود يوسف " ،"ولخضر بن طوبال " ، "عمار بن مصطفى بن عودة "، "حسين روابحية"، "ابراهيم مزهودي" و"علي كافي" وحضر ممثلو المنطقة الثالثة "بلاد القبائل ": وهم "كريم بلقاسم "،"سعيد محمدي "،عميروش ايت حمودة"، "ومحمد حماي "المدعو (قاسي) وحضر ممثلو المنطقة الرابعة "وسط الجزائر

[1] انعقد المؤتمر في منزل حارس الغابة السيد"سعيد محمد أمقران" المدعو مخلوف، في قرية افري اوزلاقن. ينظر:عمر تهامي: المرجع السابق، ص10.

[2] عبد المالك بوعريوة: دور المناطق التاريخية للثورة التحريرية في مؤتمر الصومام 1955-1962، مجلة الحقيقة، مجلة أكاديمية محكمة تصدر دوريا عن جامعة ادرار، العدد24مارس2013، ص389.

[3] سهام قواسمية: ضرورة انعقاد مؤتمر الصومام والأسس الإستراتجية التي اقرها للثورة، "الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954- 1962 دراسة قانونية وسياسية"، جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قالمة، فعاليات ملتقى يومي 2 – 3 ماي 2012، ص 72.

": وهما "سليمان دهيليس" (سي صادق)، وأحمد بوقارة (سي محمد)، وحضر ممثل المنطقة الخامسة: العربي بن مهيدي وحضر ممثل الجزائر العاصمة وهو عبان رمضان[1] .

إلا أنه قد تغيب المؤتمر قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد الذي أستشهد يوم 5مارس 1956وممثلو الخارج (أحمد بن بلة، حسين ايت أحمد، محمد خيضر)، بسبب الظروف الأمنية التي حالت دون وصولهم إلى مكان المؤتمر[2].

وقد أستعرض المؤتمرون في عدة جلسات نتائج وتجارب 22شهراً من عمر الثورة، وما حصل خلالها من أحداث وتطورات وانفرد القادة الكبار في اجتماعات ضيقة النطاق، وناقشوا الصيغ النهائية للقرارات والنتائج التي انبثقت عن المؤتمر، ثم انتهى المؤتمر 2سبتمبر 1956من أشغاله وصادق المندوبون الحاضرون بإجماع على كل القرارات والتوصيات التي توصل إليها المؤتمر خلال انعقاده، وتعتبر نتائجها من العوامل الأساسية التي دفعت عجلات الثورة إلى الأمام بخطوات ثابتة وأرست قواعد القيادة الجماعية على أسس متينة، وتنوعت المقررات إلى سياسية وعسكرية [3].

جدول الأعمال:

أما القضايا التي طرحت للمناقشة والتي تناولها جدول الأعمال فهي كالآتي:

1- شرح الأسباب التي أدت إلى الاجتماع، وموضوع الاجتماع.

2- تقديم التقارير.

أ- تقرير نظامي: عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

ب- تقرير عسكري: عدد المناضلين والمجاهدين والوحدات ونظام تركيب الأسلحة.

ج - تقرير عن المالية: المداخيل، المصاريف، والمتبقي في الصندوق.

---

[1] ولد في 10 جوان 1910، مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري بعد خروجه من السجن في جانفي 1955 التحق بالثورة وأصبح من ابرز قاداتها، حيث أصبح المحرك الأساسي لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956، عضو في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية، اغتيل في المغرب يوم 27 ديسمبر 1957. ينظر محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1994 ص 189.

[2] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والطباعة، [د، م]، 2012، ص 206.

[3] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ثورات القرن العشرين، مج2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013، ص152.

د- تقرير سياسي: عن معنويات المجاهدين والشعب.

3- القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

4- التوحيد.

أ- توحيد النظام وتقسيم المناطق: تعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء التغييرات على القيادة .

ب- توحيد عسكري: في الوحدات والرتب العسكرية والنياشين والأوسمة في المرتبات والمنح العائلية .

ج- توحيد سياسي: المرشدون السياسيون ومهماتهم.

د- توحيد إداري: مجلس الشعب [1].

5- جبهة التحرير الوطني: المذهب والقانون الأساسي والنظام الداخلي، الهيئات المسيرة: مجالس الثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ، اللجان.

6- جيش التحرير: الألفاظ المستعملة "المجاهد، المسبل، الفدائي " المرحلة الحاضرة وتوسيع الهجومات، الإكثار من العمليات.

7- العلاقات بين جبهة التحرير وجيش التحرير، العلاقة بين الداخل والخارج، خصوصا بين تونس والمغرب وفرنسا[2].

8- العتاد.

9- نظام العمل: عسكريا وسياسيا، ووسائله المادية، إيقاف القتال، المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، والحكومة المؤقتة.

10- مواضيع مختلفة: الاوراس، القبائل.

---

[1] كلثومة صبيعات: مؤتمر الصؤمام الخلفيات والاستراتيجيات، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس، إشراف تلي رفيق، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، تخصص تاريخ عام، 2016-2017، ص13.

[2] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص 136.

ومما تقدم يتضح أن قادة الثورة، استطاعوا أن يضعوا النقاط التي يجب دراستها، اعتماداً على التجارب السابقة التي مرت بها الثورة لتجنب أية مشاكل في المستقبل، وقد احتوى جدول الأعمال على إستراتجية الثورة في المستقبل سواء السياسية، والعسكرية، أو الاجتماعية.

أشغال المؤتمر:

افتتحت الجلسة على الساعة الثامنة صباحا وبعد الانتهاء من عرض جدول الأعمال، عرض بن مهيدي وعبان رمضان تقرير بينا فيه أسباب وأهداف هذا الاجتماع وتقديم تقرير عن كل منطقة وهو كالأتي:

– المنطقة الثانية: تقرير أنجزه وتلاه "زيغود يوسف":عدد المجاهدين في أول نوفمبر 1954: 100حندي، وعدد المجاهدين في 1954: 5000مسبل[1]، و3750بندقية صيد.

أما الخزينة المالية كانت تحتوي على 203500000 فرنك فرنسي .

معنويات الشعب والمجاهدين كانت مفرحة [2].

– المنطقة الثالثة: قدم كريم بلقاسم تقرير شفوي.

المنطقة تضم القبائل العليا والسفلى والصغرى منقسمة إلى ثلاث نواحي وهي بدورها منقسمة إلى عشر مناطق مقسمة إلى ثلاثين.

عدد المجاهدين في أول نوفمبر1954: 450 مجاهد.

وفي الخزينة المالية: مليون فرنك.

أما العدد الحالي فهو مناضلوا الجبهة 87044، المسبلون:7470، المجاهدون:3100.

الوحدات العسكرية: الفوج والفرقة[3].

الفرقة: تتركب من ثلاثة أفواج يقودها مساعد.

الفوج: تحت قيادة عريف متكون من عشر إلى عشرين رجل.

---

[1] يكون المسبل في العادة عونا للفدائي، وهو في العادة لا يحمل السلاح، وهو الذي يستطلع أخبار العدو للمجاهدين. ينظر: عبد المالك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر 2010، ص 160.

[2] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص145.

[3] جماعة من المجاهدين تتألف من خمسة وثلاثين رجلا، أي أنها كانت تضم ثلاثة أفواج، يضاف إليها قائد الفرقة ومساعده. ينظر: عبد المالك مرتاض: المرجع السابق، ص 123.

أما معنويات الشعب والمجاهدين فهي جيدة.

المنطقة الرابعة:تقرير أعده وقرأه عمر أعمران.

عدد المجاهدين في أول نوفمبر 1954: 50 مجاهد، أما في سنة 1956: مناضلي الجبهة:40000، والمسبلين:200، والمجاهدين:1000.

الأسلحة: 5 بنادق رشاشة، منها بندقية من نوع بارت، و200 بندقية حرب، 80 رشاشة، 300 مسدسات، 1500 بندقية صيد.

الأموال: 200 مليون فرنك في الخزينة.[1]

المنطقة الخامسة: محضر قدمه بن مهيدي: عدد المجاهدين في أول نوفمبر 1954: 60 مجاهد (منهم50تم اعتقالهم أو قتلوا). الأموال في أول نوفمبر 1945كان في الخزينة ثمانية مائة ألف (8000). أما في الفاتح من ماي 1956حوالي 35مليون فرنك .عدد المجاهدين في أول ماي 1946 ألف مجاهد .

الأسلحة: 50 بندقية رشاشة، 160 رشاشة، 1400بندقية حرب، 100 مسدس، 1000بندقية صيد.

معنويات المجاهدين والشعب كانت قوية جدا[2].

المنطقة السادسة: تقرير شفوي قدمه عمر اوعمران عوض عن السي الشريف (الناحية السادسة أنشئت حديثة) عدد المجاهدين: مناضلي الجبهة 5000، المسبلين، 11، المجاهدين: 200.

التسليح: 100 بندقية حرب، بندقية حرب واحدة وعشر رشاشات و50 مسدس، 100بندقية صيد

المالية: 10ملايين فرنك [3].

---

[1] عيسى كشيدة: مهندسو الثورة شهادة، تق: عبد الحميد مهري، تر: موسى اشرشور، تن: زينب قبي، ط2، منشورات الشهاب،[د، م]، 2010، ص 222.

[2] عبد اللّه مقلاتي وظافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954_1962، ج2، ص 133.

[3] عمر تهامي: المرجع السابق، ص 18.

قرارات مؤتمر الصومام:

تعتبر قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من الوثائق المهمة للثورة لأنها تنوعت بين سياسية وعسكرية، وشملت تحديد نظام جيش التحرير الوطني وتحديد أهداف جبهة التحرير من المؤتمر، ومهما كانت طبيعة الخلافات حولها فإنها استطاعت أن تبلور فكرة القيادة، وفق إطار تنظيمي سياسي وعسكري انطلقت شرارته الأولى في أول نوفمبر 1954.

القرارات السياسية:

لقد انبثقت عن أشغال هذا المؤتمر أرضية سياسية للعمل المستقبلي تحتوي أهم المحاور التي سبق لبيان نوفمبر أن أعلنها، وأنشأت هيئات عليا للثورة بكل مسؤولياتها، وتمثلت هذه الهيئات في ميلاد المجلس الوطني للثورة (CNRA) ولجنة التنسيق والتنفيذ (C ,C ,E).

1- المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

يعتبر المجلس الوطني للثورة بمثابة البرلمان أو الجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، أوكلت له مهمة رسم سياسة هذا التنظيم وبالتالي هو الهيئة العليا الوحيدة المخول لها مبدئيا سلطة إعلان الحرب أو السلم، يتكون من 34 عضو منهم 17 عضو دائمون و17 عضو مساعدون يجتمعون مرة واحدة في السنة [1].

أما عن نظام العمل داخل المجلس فهو الذي يحدد كل أشكال عمله وطرق تصويته وأن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس، كما أن للمجلس الحق في زيادة أعضائه وذالك بموافقة ثلثي أعضاءه الحاضرين أو الممثلين، وأما عن المداولات في المجلس فان مشاركة الاعضاء كل الاعضاء في المناقشات مطولة والامتناع عن التصويت غير مقبول، ويعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتبا له مكونا من ثلاثة أعضاء فيما بين دوراته، وهو مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو استثنائية بطلب ثلثي أعضاء المجلس.

[1] مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر، القاهرة)1954_1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 54.

2- لجنة التنسيق والتنفيذ:

تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ بمثابة السلطة التنفيذية انبثقت عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية فهي الهيئة العليا التي تشرف على السلطة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية مكلفة بإنشاء ومراقبة اللجان المختلفة كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج مثل هذه اللجنة خمس أسماء تاريخية هم:

- عبان رمضان: كلف بالتنسيق بين الولايات التاريخية وبين داخل البلاد وخارجه .
- العربي بن مهيدي: كلف بالعمل الفدائي داخل المدن .
- بن يوسف بن خدة: كلف بالإعلام والاتصالات بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والاتحاد العام للعمال الجزائريين .
- سعد دحلب: كلف بالإشراف على جريدة المجاهد والدعائية .
- كريم بلقاسم: كلف بالعمل العسكري وقيادة الولاية الثالثة .

إن المتتبع لهذه التطورات بعد مدة زمنية قصيرة من عمر الثورة، يلاحظ فعلا أن هذا المؤتمر أعطى لجبهة التحرير سلطتها وشرعيتها مما كانت عليه في السنوات السابقة، أي أن الثورة خرجت من خلاله بعقل مدبر ومعلوم، يمثل هاذين الإطارين التنظيميين:

المجلس الوطني للثورة الجزائري (c. n. r. a)، ولجنة التنسيق والتنفيذ (c.c.e) [1].

3- وفيما يخص العلاقة بين جبهة وجيش التحرير، فقد قرر بأن تعطى الأولوية للسياسي على العسكري.

4- والعلاقة بين الداخل والخارج، تقرر بأن تعطى الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة[2].

وعلى غرار هذين القرارين، الهامين أعطى المؤتمر أهمية قصوى للشق السياسي بتنظيم الشعب في القرى والمداشر، عن طريق تشكيل الخلايا والمنظمات السياسية والإدارية إلى جانب

[1] ميلود تيزي: المرجع السابق، ص 81.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954_1962، دار هومة، الجزائر، [د، ت]، ص 49.

الدعاية والإعلام بنشر الأخبار والأوامر، كما حدد تفاصيل العلاقة بين الشعب والأقلية الأوروبية ومساجين الحرب في إطار المحافظ السياسي [1].

لقد ركز المؤتمر على قضية التموين والاهتمام بالوسائل المدنية والثقافية، بتعيين 5 أعضاء كل عضو مسؤول عن قطاع معين[2]، بمثابة المجلس المحلي، وأقر كذلك قانون أساسي ونظام داخلي لجبهة التحرير الوطني والمنظمات التابعة له.

القرارات العسكرية:

فكان أبرز قرار هوا الحفاظ على التقسيم الأول للبلاد وإضافة ولاية أخرى هي الصحراء كولاية سادسة، وبداية من تاريخ مؤتمر الصومام أطلق على المنطقة تسمية الولاية، وتقسيم الولاية على النحو الآتي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسمة، وقد عين على رأس كل ولاية قائد برتبة عقيد يساعده ثلاثة نواب برتبة رائد.

المنطقة على رأسها نقيب يساعده ثلاثة نواب برتبة ملازم أول، والناحية يقودها ضابط يساعده ثلاثة نواب برتبة مرشح، والقسم على رأسه مساعد ونواب برتبة عريف [3].

والهدف من هذا التقسيم الدقيق، هو التحكم الجيد في كل النشاطات والتحركات وتوفير نوع من التعاون والتنسيق بين مختلف أنحاء القطر الجزائري، بحيث أعطى تصور كلي في التنظيم وتحديد المهام والتسميات، حيث أصبح المجاهد هو جندي جيش التحرير الوطني، والمسبل هو المشارك في العمل العسكري والفدائي هو المكلف بالهجوم في المدن [4].

اهتم المؤتمر بقضية القيادة فأعطاها أهمية حيث وحدت عبارة الإدارة الجماعية على مستوى المجالس، وأبرز ما نشير إليه هو توحيد النظام العسكري بهيكلة جيش التحرير على أسس نظامية عصرية، شملت الفوج والفرقة والكتيبة والفيلق، كما خلق المؤتمر جيشاً نظامياً كغيره من الجيوش، انطلاقا من العريف الأول إلى الصاغ الثاني (عقيد)، بينما الفدائيون هم طاقة الثورة

---

[1] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مع ركاب الثورة الجزائرية، ج3، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 149.

[2] الأول مكلف بالشؤون المدنية، والثاني مكلف بالشؤون العدلية والثقافية، الثالث مكلف بالشؤون المالية، أما الرابع ممول حفظ الأمن، والخامس هو رئيس المجلس.

[3] ميلود تيزي: المرجع السابق، ص 83.

[4] مصطفى هشماوي: جذور أول نوفمبر في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 150.

وقوتها، والمسبلون هم (الاحتياطيون) كما حدد المبلغ الذي يتقاضاه كل جندي حسب رتبته، مع مراعاة عائلات الشهداء والأيتام والأرامل للتكفل بهم، وتزويد المداشر باللوازم الصحية والمؤنة والأدوية[1].

نتائج المؤتمر:

إن عقد المؤتمر الصومام في حد ذاته يعتبر من أهم انجازات الثورة الجزائرية، حيث عقد في ظروف تكالبت فيها قوات الاستعمار على تصفية الثورة .

كما أن عقده في واد الصومام بالذات يعتبر تحدياً من طرف قادة جيش التحرير وكما يقول توفيق المدني[2]:"فلقد كان مؤتمر الصومام صغيراً في حجمه، كبيراً في سمعته، كانت مقرراته تشبه ميثاقاً وطنياً، أعطى أول مرة محتوى للثورة الجزائرية، فقد أعطى نتائج أكثر مما كان متوقعاً منه، حيث أزال مؤتمر الصومام فكرة الزعامة، وأقر ان الثورة من الشعب والى الشعب "[3].

على المستوى الداخلي:

يمكن إجمال النتائج التي حققها مؤتمر الصومام فيما يأتي:

1- أزال فكرة الزعامة الفردية التي نبذها القادة الذين حضروا للثورة في جميع مراحلها وأقروا مبدأ القيادة الجماعية .

2- استطاع أن ينظم الثورة بضمانه لها السير المنظم إلى الإمام وبفضله تخطت الثورة كل الصعوبات والعراقيل.

3- أعطى قيادة وطنية لحركات التحرير وأنشأ أجهزة قيادية هي: المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ .

4- قام بإنشاء هيئات اجتماعية تعمل على التوعية والتوجيه من أجل بناء الجزائر وتمثلت في:

---

[1] زهير احدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954_1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007، ص 23.

[2] توفيق المدني: المرجع السابق، ص 151.

[3] عمر التهامي: المرجع السابق، ص30.

أ- الإتحاد النسائي: كان له دور في توعية المرأة والتي شاركت في معركة التحرير، إذ ورد في منهاج الصومام قول عن الحركة النسائية [1] "توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد وتكثر باضطراد ... فلا يخفى أن الجزائريات قد ساهمن مساهمة فعالة في الثورة التحريرية منذ 1830 ضد الاحتلال الفرنسي ".

ب- النشاط الصحفي والجرائد: ظهرت جريدة المجاهد الناطقة بلسان الثورة الجزائرية وتطورت النشرات المحلية فعرفت بالقضية الجزائرية لدى الهيئات والمحافل الدولية.

ج- الحكومة المؤقتة: تطورت لجنة التنسيق والتنفيذ وازداد أعضاؤها بعد مؤتمر القاهرة 1957، والمؤتمر الذي انعقد بطنجة في شهر افريل1958، تم الاتفاق على فكرة تأسيس الحكومة الجزائرية، وأعلن عنها رسمياً في 19 سبتمبر1958 برئاسة فرحات عباس [2].

على المستوى الخارجي:

1- لقد تمكن مؤتمر الصومام من تكثيف الجهود لتصبح القضية الجزائرية قضية دولية من خلال الحصول على تأييد الشعوب والدول المناهضة للاستعمار .

2- قام بإنشاء مكاتب لجبهة التحرير الوطني في الخارج .

3- تمكن أيضا من تأكيد حضورها في الهيئات والمحافل الدولية وقام بتدعيم العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني وذلك بتعيين السيد محمد الأمين دباغين مسؤولا عن مندوبية الخارج .

4- وقد حرص المؤتمر أيضا على إقامة علاقة سياسية مع تونس والمغرب الشقيقتين وتنسيق المجهودات الدبلوماسية من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي [3].

معارضو مؤتمر الصومام:

اعترضت مؤتمر الصومام جملة من المشاكل في تطبيق قراراته منها:

1 _ بن بلة: اعترض احمد بن بلة على قرارات الصومام حيث ان رفضه لم يقتصر على القرارات بل على الأشخاص في حد ذاتهم، واتهم المؤتمر بأنه أوجد جهازاً بيروقراطياً وادخل في

[1] ميلود تيزي: المرجع السابق، ص ص 84_85.

[2] عمر تهامي: المرجع السابق، ص ص 32_33.

[3] ميلود تيزي: المرجع السابق، ص ص 85_86.

تنظميه قيادة شخصيات سياسية كانت على طول الزمن تعارض بضرورة الانتقال الى النضال المسلح، اضافة الى هذا فإن قادة الولاية الأولى كانوا علا خلاف نع جماعة مؤتمر الصومام والمشكل الرئيسي هو ارتباط جماعة الولاية الأولى بابن بلة جماعته[1].

2_ مهساس والقاعدة الشرقية: رفض مهساس[2] بشدة قرارات الصومام وكان هو المدعم الأساسي لبن بلة بحيث كان مهساس هو المسؤول العسكري في قاعدة تونس، وما زاد الطين بلة هو قدوم احمد مهساس ممثل الجبهة في تونس الى القاهرة وصرح علناً للمصريين والجزائريين بأنه ثائر على مقرارات الصومام ولايعترف به ولا بمقراراته ولا بأعضائه ولجنته.

تفاقمت المشكل بين القادة وبلغت أوجها بحيث دفعها ثمنها عبان رمضان الذي اغتيل يوم 27 ديسمبر 1957[3].

المبحث الثاني: ميلاد المجلس الوطني الثورة الجزائرية:

إن تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو أهم ما تقرر في مؤتمر الصومام، وهو الهيئة العليا التي تقود الثورة، يرسم معالمها ويحدد إستراتجيتها، وهو الهيئة التي تمثل "القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني، وصاحب الحق الوحيد في إقرار السلم أو مواصلة الحرب.

ضم المجلس أربعة وثلاثين (34) عضوا[4] نصفهم أساسي والنصف الأخر إضافي، يمثلون مختلف تيارات التشكيلات السياسية الوطنية قبيل اندلا ع الثورة[5].

أولاً: مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

---

[1] صافي حجوب: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956_ 1958، مذكرة ماستر في التاريخ، تخصص الحركات الوطنية المغربية، اشراف مصطفى اوعامري ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2015_ 2016، ص 91.

[2] من مواليد 17 نوفمبر 1923 ببمرداس، مناضل بحزب الشعب و حركة الانتصار، ثم عضو في المنظمة الخاصة اعتقل وسجن مع بن بلة سنة 1950. ينظر: رشيد بن يوب: دليل الجزائر السياسي، موفم ، الجزائر، 1999، ص 179.

[3] عبد القادر حميد: عبان رمضان مرافعة من اجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 148.

[4] انظر الملحق رقم 2، ص81.

[5] عبد النور خثير: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف الدكتور حباسي شاوش، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، 2005-2006، ص 153.

- مهام المجلس الوطني للثورة:

1- تحديد السياسة العامة للثورة.

2- تعيين القيادة الجماعية للثورة.

3- الموافقة على القرارات الهامة التي لها تأثير على مسار الثورة (كتأسيس أركان الجيش أو المفاوضات مع فرنسا)

هذه المهام الثلاثة الأساسية هي التي جعلت المجلس الوطني للثورة يؤدي دورا مصيريا حيث حافظ كما ذكرنا على المبادئ التي وقع الاتفاق عليها في اجتماع المدنية (كلوصلومباي)سابقا في جوان 1954، وهو الذي يسعى إلى حل الأزمات التي كانت تندلع من حين لآخر داخل قيادة الثورة الجماعية[1].

المادة21: المؤتمر الوطني هو الهيئة الدستورية العليا لجبهة التحرير الوطني، وهو يجتمع في التراب الوطني حالما تتوفر فيه شروط التمثيل والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي يحدد طريقة تمثيل الأعضاء في المؤتمر ويعين تاريخ ومكان الانعقاد وطريقة إعداده .

المادة 22: إن المؤتمر الوطني:

أ- يصوت على نظامه الداخلي ، ويحدد مدة جلساته وطريقة التصويت والأغلبية المطلوبة لجعل قراراته نافذة المفعول.

ب- يدرس ويصادق على تقارير المجلس الوطني للثورة

ج- يحدد المذهب والسياسية العامة لجبهة التحرير الوطني .

د- يصادق على القوانين الأساسية ويعدلها .

هـ- يعين المجلس الوطني للثورة .

[1] زهير احدادن: "المجلس الوطني للثورة: مهامه وصلاحياته"، أول نوفمبر: مجلة فصلية تاريخية ثقافية، سياسية تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد: 173، نوفمبر 2009، الموافق ل ذو الحجة 1430 هـ، ص 53.

و- يتمتع بكل السلطات الخاصة بإصدار القرارات ومراقبة كل منظمات جبهة التحرير الوطني

المادة23: إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن المؤتمر الوطني والمسئول أمامه ، بعد الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر المذكور .

المادة 24: إن المجلس الوطني للثورة [1]:

أ- يصوت على نظامه الداخلي ويحدد شروط عمله .

ب- يطبق قرارات المؤتمر .

ج- يناقش ويصوت على ميزانية جبهة التحرير الوطني .

د- يعين على التساوي من داخله لجان التأديب والمراقبة الإدارية والمالية وأي لجنة أخرى للتحقيق.

المادة 26: يحدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية كل أشكال عمله وطرق وتصويته ,والتصويت سري في كل المسائل المتعلقة بالأشخاص .

المادة 27: كل عضو في المجلس الوطني للثورة له الحق في عرض أي اقتراح أو أي تقرير يتبع اختصاصه على المجلس، وإبلاغ كل الأعضاء بالموضوع المعروض أمر إجباري [2].

كما أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يصدر ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية هي:

1- اللوائح: وهي ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة.

2- الأوامر الدستورية: وهي ذات طابع تأسيسي.

3- الأوامر التشريعية: وهي ذات طابع تشريعي.

- صلاحياته:

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمن على السيادة الوطنية، ويقوم بمهمة التشريع إلى غاية تحرير التراب الوطني، ويراقب عمل الحكومة، ويمكن أن يفوض للحكومة سلطة التشريع

[1] عمارة ربيع: المجلس الوطني للثورة الجزائرية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ معاصر، إشراف فريح لخميسي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2013-2014، ص 34.

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2012، ص ص 286-287.

بواسطة أوامر، ويحدد سياستها وهي ملزمة بأن تعرض عليه حصيلة عملها خلال كل دورة من دوراته، ويمكنه أن يعين لجان لها مهمة محددة.

ومن صلاحياته أيضا:

ـ يعلن المجلس موافقته على وقف إطلاق النار بأغلبية أربعة أخماس أعضائه الحاضرين أو الممثلين، ويصادق على الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الحكومة بأغلبية الثلثين.

ـ يملك المجلس سلطة تعيين الحكومة، ومنحها الثقة بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين.

ـ لا يمكن للمجلس أن يتخلى عن سلطته الدستورية مهما كانت الظروف أو المبررات.

ـ يجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة عادية كل سنة بدعوة من مكتبه، أو في دورة استثنائية بدعوة من ثلثي أعضائه أو بدعوة من الحكومة[1].

ـ فالمجلس يحدد كل أشكال عمله وطرق تصويته وان كل عضو في المجلس له الحق في عرض إي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس.

ـ المجلس له الحق في زيادة عدد أعضائه وذالك بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين.

ـ ويمثل هذا المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد[2].

ثانياً: تشكيلات وهياكل المجلس الوطني للثورة.

أ- تشكيلاته:

المجلس الوطني للثورة يتكون من 34 عضو منهم 17 دائمون و17 اضافيون.

الأعضاء الدائمون:

1 - مصطفى بن بولعيد من قادة أول نوفمبر 1954(تم وضع اسمه شرفياً).

2 - العربي بن مهيدي من قادة أول نوفمبر 1954.

---

[1] رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958_1960 سنوات الحسم والخلاص، مؤسسة بونه للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 369.

[2] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 254.

3 – محمد بوضياف من قادة أول نوفمبر 1954.

4 – كريم بلقاسم من قادة أول نوفمبر 1954.

5 – رابح بيطاط من قادة أول نوفمبر 1954.

6 – زيغود يوسف قائد الولاية الثانية.

7 – عمر أو عمران قائد الولاية الرابعة.

8 – أحمد بن بلة من الوفد الخارجي للثورة.

9 – محمد خيضر من الوفد الخارجي للثورة.

10 –حسين ايت أحمد من الوفد الخارجي للثورة.

11 –بن يوسف بن خدة من المركزيين في حزب الشعب.

12 –محمد يزيد من المركزيين في حزب الشعب.

13 –عبان رمضان من المناضلين البارزين في حزب الشعب.

14 –محمد الأمين دباغين من المناضلين البارزين في حزب الشعب.

15 –عيسات ايدير من المناضلين البارزين في حزب الشعب.

16 –فرحات عباس زعيم حزب البيان.

17 –أحمد توفيق المدني الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين[1].

الأعضاء الاضافيون:

1 – سعد دحلب من المركزيين في حزب الشعب.

2 – صالح الونشي من المركزيين في حزب الشعب يمثل فدرالية فرنسا.

3 – عبد المالك تمام من المركزيين في حزب الشعب مسؤول صحيفة المجاهد.

4 – عبد الحميد مهري من المركزيين في حزب الشعب.

5 – الطيب الثعالبي من المركزيين في حزب الشعب.

6 – لخضر بن طوبال نائب الولاية الثانية.

7 – محمد السعدي نائب الولاية الثالثة.

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 395.

8 – دحليس سليمان نائب الولاية الرابعة.

9 – عبد الحفيظ بوصوف نائب الولاية الخامسة.

10 -علي ملاح نائب الولاية السادسة.

11 -أحمد فرانسيس من حزب البيان.

12 -إبراهيم مزهودي من جمعية العلماء المسلمين.

13 -محمد الصادق بن بحي من المسؤولين في اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين.

14 -محمد البجاوي من أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري.

15 -نائب رئيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين.

16 -نائب رئيس اتحاد العمال الجزائريين.

17 -نائب من نواب قادة الولايات[1].

ب– هياكله:

يعتمد المجلس الوطني للثورة الجزائرية على العديد من الطبقات الاجتماعية، من طلبة، وتجار، ونساء وكانت الممون الأساسي له، وتمثلت هذه الطبقات فيما يأتي:

1– الحركة النسائية:

قامت بدور كبير في الثورة الجزائرية وهو ما أشار إليه مؤتمر الصومام الذي نوّه وأشاد بدورها، ومما قيل في هذا الصدد:

"إننا نحيي بتأثير وإعجاب الشجاعة الثورية المتحمسة التي عبرت عنها الفتيات والزوجات والأمهات والنساء وجميع أخواتنا المجاهدات اللاتي تشاركن فعلياً وبالسلاح أحيانا في النضال المقدس لتحرير الوطن." ولذلك يمكن تنظيم الحركة بإتباع وسائل للكفاح:

أ– مؤازرة المحاربين والمقاومين مؤازرة أدبية.

ب– مقت الوشاة واحتقار الجبناء.

ج– بذل الإعانات لعائلات وأبناء المجاهدين والأسرى المعتقلين.

د– تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئة الملاجئ.

[1] نفسه: ص 396.

ولا يخفى على أحد أن النساء الجزائريات ساهمن مساهمة فعالة في تحرير البلاد من براثن الاستعمار منذ أن وطأت أقدام المستعمر الفرنسي أرض الجزائر إلى غاية تحقيق الاستقلال التام للبلاد بدءً من مرحلة المقاومات الشعبية مروراً بفترة النضال السياسي وصولاً إلى فترة الكفاح المسلح [1].

2- الحركة العمالية:

ساهمت مساهمة فعالة ظهر أثرها في التطور السريع للثورة ودعم قوتها ونجاحها النهائي، وتحيي جبهة التحرير إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي كان ضربة في الصميم للمخططات الاستعمارية، وخاصة بعد انضمامه الى الجامعة الدولية للنقابات الحرة.

وتعمل جبهة التحرير على مساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتكميل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هيئته النقابية وتقويمها بالعمل على:

1- تقويم روح الكفاح بتنظيم حركة المطالب مثل وقف الشغل وقفاً محدوداً وتنظيم إضرابات محلية للتضامن.

2- إشراك العمال الأوروبيين في الحركة.

3- العمل على التطهير من العنصرية وخلق روح الأخوة بين العمال.

4- التحفيز على الكفاح ضد المستعمر من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية.[2]

3- الحركة الفلاحية:

قامت بدور مهم في الثورة التحريرية، حيث صار الفلاحون يعرفون ويؤمنون بأن حبهم للأرض لا يمكن أن يشفي غليله إلا بتحقيق الاستقلال الوطني.

"إن الإصلاح الزراعي كحل وطني لبؤس الأرياف، لا ينفصل عن الهدم الشامل للنظام الاستعماري".

فعلى جبهة التحرير الوطني ان تخوض في هذه السياسة العدالة الاجتماعية المشروعة، والتي من نتائجها:

---

[1] عبد الكامل جوبية: قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الآداب البيروتية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011،ص 93.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر دراسة ، ج 2، دار الحكمة، الجزائر، 2015، ص 134.

- تكوين قوات احتياطية لجيش التحرير الوطني.
- إتلاف وحرق مزارع ومحاصيل المستعمرين.
- خلق شروط لتدعيم وتنظيم المناطق المحررة[1].

4- التجار والصناع:

إن الاتحاد العام للتجار الجزائريين سيحتل مكانة هامة إلى جانب المنظمة الشقيقة، وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومن واجب جبهة التحرير الوطني أن تساعد هذه المنظمة النقابية على التطور والتوسع، بتكوين الظروف والشروط السياسية المناسبة وذلك بالعمل على:

1 - مكافحة الضرائب.

2 - مقاطعة كبار التجار الفرنسيين[2].

3 - **حركة الشباب والطلبة:**

يمتاز الشباب الجزائري بما طبع عليه من النشاط والحيوية والإخلاص والبطولة، كما أن حركة الشباب "تنبع من المنظمة الثورية التي تستطيع ان تقودها إلى تحقيق أملها المثالي في الحرية" ويجد الشباب في جبهة وجيش التحرير الوطني ما يستجيب لشجاعته التي يغذيها أسمى شعور وطنيته. فهو "إذن ركيزة صلبة لجبهة التحرير الوطني، ذات قوة ومتانة كبيرتين".

كما كان للطلبة دور مهم في دعم الثورة، فقد تبوأ العديد من الطلبة مناصب قيادية في العديد من الميادين الحيوية كالإعلام والدعاية والتربية والتعليم والمالية، وضباط عسكريين ومرشدين سياسيين. وتم تأسيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين كفكرة أولية في جويلية 1955[3]، ودخل الطلبة فعليا في 19 ماي 1956 وذلك بإضرابهم والتحقوا بالجبال، وبالرغم من حل هذا التنظيم سنة 1958 إلا أن اتحاد الطلبة نجح في تأدية مهامه من خلال اعتماده على مبدأين هما:

---

[1] MOHAMED HARBI, LE F.L.N MIRAGE ET REALITé. EDITIONS GEUNE AFRIQUE, PARIS 1980.P 193.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 60.

[3] عبد الله حمادي: الحركة الطلابية الجزائرية 1871- 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 55.

1- محاربة الاستعمار والامبريالية العالمية بكل الوسائل والسبل وفي كل الميادين لصالح الثورة والحرية.

2- الالتزام بالحياد، وتجنب الميولات والأفكار السياسية التي تؤدي إلى تقسيم الحركة الطلابية، بل العمل على تحقيق جبهة طلابية عالمية قوية تقف إلى جانب القضايا العادلة بما فيها القضية الجزائرية.

المبحث الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة

أ_ الدورة الأولى للمجلس الوطني الثورة الجزائرية:

عرفت الفترة الممتدة بين أوت 1956الى أوت 1957 أوضاعا جديدة داخلية وخارجية انعكست إيجاباً وسلباً على مسيرة المشروع الاديولوجي لجبهة التحرير الوطني، فالثورة أصبحت أكثر شمولية بعد أن اتسع نطاق عملياتها العسكرية لتشمل المدن، وما معركة الجزائر سنة 1957، إلا نموذجاً حياً لشمولية الثورة نحو المدن، وقد اقترن هذا التطور العسكري بتطور سياسي كبير فقد أصبحت الثورة أكثر تنظيما، وفي الخارج تدعمت مكانتها، فقد تجسد التضامن العربي مع الثورة الجزائرية في شكل عملي واتسع نطاق حلفائها وأصبحت دول إفريقيا وأسيا تتطلع نحوها، وتهتم اهتماماً جدياً بالقضية الجزائرية .

لكن فرنسا في المقابل كانت تتربص بهذا التطور الايجابي وقامت بعمليات عسكرية واسعة النطاق لخنق نشاطات جيش التحرير، معززة هذه العمليات بارسال أكثر من مليون جندي إلى الجزائر حتى أصبح الجيش الفرنسي موجودا في كل مكان من القطر الجزائري، وهو ما أحرج كثيرا جيش التحرير واجبر لجنة التنسيق والتنفيذ على مغادرة الجزائر نحو الخارج، وقد شكلت تلك الإجراءات الفرنسية في الواقع تهديدا حقيقيا للثورة الجزائرية[1].

ورغم كل الخلافات والنزاعات والمشادات التي كانت تلوح في الأفاق، فإن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ قد انهوا اجتماعهم المشار إليه أعلاه بالمصادقة على ورقة عمل تضمنت تقييما مفصلا وموضوعيا للمراحل التي قطعتها الثورة[2]، فقد كان مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ذا أثر

[1] فتح الدين بن ازواو: اديولوجية الثورة الجزائرية (1954_1962)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 188.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 134.

بالغ في تعميق مفهوم القيادة الجماعية لدى قادة الثورة والشعب معاً، وربما أن هذا المؤتمر كان لقاء تاريخيا حاسما بالنسبة الثورة ومستقبلها، فقد حرص قادة الثورة على اعتبار شهر أوت فترة مناسبة للقاء لتدارس الأوضاع والنتائج لوضع خطط وبرامج جديدة وبهذا الاعتبار تم الاتفاق على عقد الدورة الأولى للمجلس بالقاهرة[1].

اجتماع القاهرة 20 –27 أوت 1957.

انعقدت بالقاهرة من 20 الى27 أوت الدورة الأولى لمجلس الثورة الجزائرية حضره 22 عضو، من أصل 34 (10 عسكريين و12 سياسيين)، ترأس الاجتماع فرحات عباس، ومحمد الصديق بن يحي أميناً وعين محمد بن يحي كاتباً، قدمت في هذه الجلسة التي دامت حوالي 3 ساعات عدة تقارير كان أهمها تقرير عبان رمضان الذي يتضمن حصيلة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ، وتدارسوا أوضاع الثورة الراهنة وخططها المستقبلية التي من شانها أن تكون أساساً لبرنامج العمل الثوري، بالإضافة إلى دراسة الموضوعات الأساسية سواء المتعلقة بالوضعية التنظيمية والسياسية في الداخل والخارج وبحثوا أمر الخلاف بين قادة الداخل والخارج [2].

نلحظ الاختلاف في تحديد تاريخه لان الاجتماع كان سري فنجد مثلاً فتحي الديب في كتابه "جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية" يؤكد ان الاجتماع تم في أول سبتمبر1957، أما محمد العربي الزبيري فإنه يؤكد بأن بوصوف وبن طوبال أنهما أكدا له بأن الاجتماع تم من 20 أوت الى 27 أوت 1957، وهو ما أكده فرحات عباس في كتابه "تشريح حرب" وبالتالي فإن المصادر تأكد تاريخ الاجتماع تم مابين 20 و27 أوت 1957 وهذا تأكيد على قوة المخابرات الجزائرية الحديثة[3].

وقد كانت هذه الدورة بالفعل منعرجاً حاسماً – قي تاريخ أول نوفمبر – طغت عليه روح الوطنية في النهاية، وتوصل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطية التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية، وأوجدت السبل لتواصل الكفاح المسلح مع الحفاظ على مظهر القيادة

[1] يحي بوعزيز: ثورات القرنين التاسع عشر والعشرون ثورات القرن العشرين، مج 2، المرجع السابق، ص 179.

[2] زهير احدادن: المرجع السابق، ص47.

[3] ربيع عمارة: مرجع سابق، ص 44.

ووحدة التوجه، وبعد العديد من الجلسات المطولة صادق المجلس الوطني على لائحة من القرارات التي جاءت لتعطي للثورة نفسا جديدا للعمل التنظيمي أهمها:

– توسيع تشكيلة المجلس الوطني للثورة، بحيث انتقل عدد أعضائه من 34عضو الى54 عضو دائم منذ انعقاد مؤتمر القاهرة وهو يمثل هيئة سيادية للثورة.

– رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وأصبحت تتشكل من 14 عضو دائمين وقد تم انتخاب الأعضاء 9 للجنة وفق الشكل الأتي:

القادة العسكريين للولايات الخمسة (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عمر اوعمران، محمدي السعيد).

وأربعة سياسيين هم (عبان رمضان، فرحات عباس، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري) وتم ضم الزعماء الخمس المعتقلون إلى التشكيلة (أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين ايت أحمد، رابح بطاط)كأعضاء شرفيين وقد أوكل لهذه اللجنة مهمة تعيين 20 عضو جديداً للمجلس الوطني للثورة وفي هذه الحالتين لم يعد التعين مقصورا على العناصر المنخرطة في صفوف حزب الشعب الجزائري والتشبع المطلق بإيديولوجيته للتمكن من ممارسة المهام القيادية العليا، وعلى سبيل المثال تجدر الإشارة إلى أن لجنة التنسيق والتنفيذ تضمنت السيدان (فرحات عباس، ومحمدي الشريف[1]) وهما من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وانطلاقا مما سبق يجب التأكيد على أن هناك تغييراً نوعياً قد تجسد على الميدان خلال تلك الدورة الأولى التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

كما أن هذا التوسيع للهياكل القيادية فرضته ظروف الثورة وتطوراتها، إذ أصبحت في حاجة ماسة إلى مزيد من التسيير والتنظيم بعد أن أضحت أكثر شمولية. وجعل المجلس الوطني

[1] من مواليد سنة 1914 بضواحي مدينة تبسه تخرج من مدرسة تكوين الضباط في فرنسا وشارك في الحرب العالمية الثانية كواحد من ضباط الشباب الفرنسي الذي استقال منه على إثر مجازر ماي سنة1945 وهو برتبة نقيب، وفي سنة 1946 في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان، الجزائري وأصبح ملاحقا من طرف الإدارة الاستعمارية، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في نهاية عام 1955 وتسلق سلم المسؤوليات إلى أن أصبح قائد الولاية الأولى، ثم عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ قبل أن يعين وزيرا للتسليح والتموين، لم يؤدي أي دور سياسي أو غيره بعد استرجاع الاستقلال، ينظر: محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر،ج2، المرجع السابق، ص 135.

للثورة الجزائرية الهيئة العليا للثورة وتزويده بصلاحيات واسعة تأكيدا لمبدأ القيادة الجماعية، مما يعني ذلك التواصل في المبادئ الإيديولوجية للثورة.

– إعلان التضامن مع الأعضاء الغائبين القدامى والمسجونين والموجودين ضمن القائمة الشرفية للجنة التنسيق والتنفيذ وكذالك المجلس الوطني للثورة[1].

– واهم قرار صادق عليه المجلس الوطني للثورة في هذه الدورة مراجعة القرارات المتخذة في مؤتمر الصومام والمتعلقة بمبدأ الأولويات والعدول عن المبدأين الشهيرين وهما: أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، وأكد في لائحته النهائية ان الأولوية لا تكون إلا من حيث الفعالية ومن حيث مصلحة الثورة[2].

إن المصادقة على هذه القرارات أزالت جميع أشكال الغموض والتأويلات التي عرفتها قرارات مؤتمر الصومام كشرط أساسي للحفاظ على وحدة الشعب، وذلك بتساوي المشاركين في الكفاح التحرري جميعا سواء كانوا يرتدون الزي العسكري أو المدني، ومن ثم لا فضل للسياسيين على العسكريين ولا فرق بين الداخل والخارج، وأن جميع أعضاء مجلس الثورة دائمون وثم التأكيد على أن هدف الثورة الجزائرية هو إقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية لا تتنافى مع المبادئ الإسلامية[3].

– نقل قيادة جبهة التحرير الوطني المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة إلى الخارج حتى تستطيع تأدية مهامها، بعد أن تعزز عليها ممارسة مهامها انطلاقا من الداخل.

– طوال الفترة الممتدة ما بين دورات المجلس، تكون للجنة التنسيق والتنفيذ سلطات لمعالجة كل المشاكل، مثل المفاوضات، وقف القتال، الميل إلى معسكر أو ذالك، الحل الدولي للقضية الجزائرية، تدخل طرف ثالث قي النزاع الجزائري الفرنسي[4].

---

[1] بوبكر حفظ الله: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954_1958، دار العلم والمعرفة [د، م]، 2013، ص 102.

[2] فتح الدين بن ازواو: المرجع السابق، ص 191.

[3] ميلود تيزي: المرجع السابق، 208.

[4] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 52.

ب_ تأسيس الحكومة المؤقتة:

بدأت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تتخمر في أذهان القادة الجزائريين منذ مدة طويلة، ولكن الصعوبات حالت دون تحقيق ذلك، غير أن الفكرة لم تطرح بصفة جدية إلا في عام، 1957حيث فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد بالقاهرة خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 28 أوت 1957لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبالفعل قررت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في فبراير 1958 إقامة حكومة مؤقتة عندما يتهيأ لها الظروف الوقت المناسبين.

ولعل السبب الرئيسي الذي أدى بقيادة الثورة الجزائرية إلى التفكير في إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، تلك الخلافات التي نشبت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بل وعدم قدرتهم على الانسجام في العمل، خاصة بعد تورط بعضهم في القضاء على "عبان رمضان"، وقد نتج عن هذه الخلافات الحادة أن فقدت لجنة التنسيق والتنفيذ الكثير من مصداقيتها [1] .

وقد أدى هذا إلى استياء قادة الثورة في الداخل من تصرفات أعضاء مجلس الثورة، وعدم قدرتهم على تحقيق مكاسب جديدة للقضية الجزائرية .

والواقع أن الجنرال ديغول قد استغل هذه الخلافات بين قادة الثورة في مختلف المستويات بتوجيه الضربة الموجعة للثورة الجزائرية وذلك برفع عدد العملاء المجندين من أبناء الجزائر (الحركة) في الجيش الفرنسي، وإنشاء أقسام إدارية متخصصة في أغلب أنحاء القطر الجزائري، وتعيين ضباط عسكريين على رأسها[2]، ويضاف إلى ذلك إقامة خط شارل وموريس اللذين حالا دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر، واستشهاد الآلاف من المجاهدين الذين حاولوا أن يعبروا الحدود إلى الجزائر.

[1] يلاحظ أن منذ تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ كان كريم بلقاسم يحاول أن يخلق قيادة فردية لجيش التحرير الوطني وقادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية في الخارج لكن قائد الولاية الخامسة "عبد الحفيظ بوصوف" وقائد الولاية الثانية" الأخضر بن طوبال" تحالفا ضده ومنعاه من الانفراد بالسلطة:ينظر عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 474.

[2] لقد انقسم أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى قسمين: الأول يسيطر عليه "كريم بلقاسم" والثاني برئاسة "عبد الحفيظ بوصوف" الأمر الذي خلق أزمة ثقة داخل المجلس نفسه: ينظر فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984، ص388.

وتماشياً مع هذه الخطة قررت لجنة التنسيق والتنفيذ من تلقاء نفسها بعد أن فوض لها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه السابق تشكيل حكومة مؤقتة بالتنسيق مع حكومتي تونس والمغرب، بقصد إنشاء كونفدرالية لدول المغرب العربي وذالك بعد حصول الجزائر على استقلالها وقد عقد هذا الاجتماع بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة [1].

وفي يوم الجمعة 19سبتمبر1958على الساعة الواحدة بعد الظهر أي بعد مرور 1416يوما على قيام الثورة في الفاتح نوفمبر صدر بلاغ في كل من القاهرة وتونس والرباط تم الإعلان فيه عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث تلى فرحات عباس نص بلاغ تشكيلها بالفرنسية ثم تلى عبد الحميد مهري نص البلاغ بالعربية واعترفت بها في الحين بعض الدول العربية ومنها الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة[2].

وجاء في الإعلان عن تشكيليها ما يلي:

البسملة:باسم الشعب الجزائري

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فان لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد مخاض عسير.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة وهي تباشر مسؤوليتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر 19 سبتمبر 1958 [3].

وفي التوقيت الذي أعلن فيه إنشاء الحكومة المؤقتة تم الإعلان عن تشكيلة هذه الحكومة على النحو الأتي:

1 – رئيس الوزراء: فرحات عباس

2 – نائب أول لرئيس مجلس الوزراء ووزير القوات المسلحة:كريم بلقاسم

3 – نائب ثان لرئيس مجلس الوزراء: احمد بن بلة (معتقل)

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 475.

[2] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص432.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 185-186.

4 – وزير دولة: حسين ايت احمد (معتقل)

5 – وزير دولة:رابح بيطاط (معتقل)

6 – وزير دولة: محمد بوضياف (معتقل)

7 – وزير دولة:محمد خيضر(معتقل)

8 – وزير الشؤون الخارجية:محمد الأمين دباغين

9 – وزير التسليح والتموين: محمد الشريف

10 –وزير الداخلية:لخضر بن طوبال

11 –وزير الاتصالات العامة والمواصلات:عبد الحفيظ بوصوف

12 –وزير شؤون إفريقيا:عبد الحميد مهري

13 –وزير الشؤون الاقتصادية والمالية: احمد فرانسيس

14 –وزير الإعلام: أمحمد يزيد

15 –وزير الشؤون الاجتماعية: بن يوسف بن خدة

16 –وزير الشؤون الثقافية: احمد توفيق المدني

17 –كاتب دولة: الأمين خان (عضو مجلس ولاية قسنطينة)

18 –كاتب دولة: عمر اوصديق (عضو مجلس ولاية الجزائر)

19 –كاتب دولة: مصطفى اسطنبولي (عضو مجلس ولاية وهران[1])

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة وتوزيع المسؤوليات على أعضاءها، وجدنا أن تلك التعيينات لم تكن محل رضا لدى البعض، ويتضح ذلك من خلال الأزمات الحادة التي كانت تتعرض لها تلك الحكومة، من طرف لعموري وجماعته، بالإضافة إلى أحداث وخلافات أخرى، عمقت من حجم التصدع في بنية الثورة، كحادثة عميرة علاوة التي وقعت في جانفي 1959، واستقالة الأمين دباغين في 15 مارس 1959 وغيرها من الخلافات الأخرى[2].

[1] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر 2010، ص47.

[2] صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954 ....، المرجع السابق، ص 34.

الفصل الثالث: اجتماعات المجلس الوطني للثورة واستقلال الجزائر.

أولاً: اجتماع تونس من 11 أوت إلى 9 نوفمبر1959.

ثانياً: اجتماع طرابلس الأول والثاني.

ثالثاً: مؤتمر طرابلس الأخير 27 ماي 1962.

رابعاً: استقلال الجزائر.

الفصل الثالث: اجتماعات المجلس الوطني للثورة واستقلال الجزائر.

المبحث الأول : اجتماع تونس من 11أوت إلى 9 نوفمبر 1959.

الأوضاع السائدة عشية انعقاد اجتماع تونس:

شهدت الثورة الجزائرية خلال عامي 1958 -1959 تدهوراً خطيراً وذلك بسبب سياسة شارل ديغول العسكرية، والتي حاول من خلالها فصل الداخل عن الخارج أو عزل الثورة عن العالم الخارجي والضغط عليها داخليا وكذلك نتيجة لأزمات وخلافات الحكومة المؤقتة المتتالية بداية بالانقلاب العسكري الفاشل الذي قاده محمد لعموري[1] مروراً بحادثة مقتل عميرة علاوة، وصولاً إلى استقالة الأمين دباغين وزير الخارجية.

لهذا كان على قيادة الثورة أن تسارع لإنقاذ الوضع السياسي والعسكري الخطير الذي آلت إليه الثورة فكانت الدعوة إلى عقد اجتماع في تونس، عرف ذلك الاجتماع تاريخياً باجتماع العقداء العشر.

– ظروف انعقاد اجتماع العقداء العشر:

مثلت سياسة ديغول السياسية والعسكرية أحد أهم الظروف التي انعقد فيها اجتماع العقداء ويعزى ذلك كون هذه السياسة لم يقتصر تأثيرها على الخسائر المادية للثورة فحسب، بل كان لها تأثير معنوي برزت خلاله جملة من الصراعات كنتيجة حتمية لانعكاسات تلك السياسة[2].

حيث سخر ديغول كل الأساليب والوسائل العسكرية وطبق مختلف الطرق لإخماد الثورة وإضعاف حركة المجاهدين، منها المشاريع السياسية والاقتصادية على غرار مشروع قسنطينة1958 وسلم الشجعان 1958، وذلك سعياً منه للقضاء على أمال المجاهدين واستمالتهم للإبقاء تحت السيطرة الاستعمارية .

---

[1] ولد في 14 جوان 1929، بأولاد سيدي علي بقرية عين ياقوت، انخرط في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، إلتحق فعلياً بالثورة في 2 مارس1955، وفي نفس السنة انتقل من المنطقة الأولى إلى قيادة المنطقة الثالثة، لإطلاعها على مجريات الأوضاع بالمنطقة الأولى وأيضاً لضبط عملية التنسيق في ما بين المنطقتين في شتى الميادين. ينظر: بوعلام بقاسمي وآخرون: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث موسوعة أعلام الجزائر 1954- 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص247.

[2] رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 38.

– الصراع بين العسكريين والسياسيين:

لقد نشبت صراعات داخل الثورة بسبب نقص التسليح من جهة، ونقص التنظيم واستخدامه كحجة للصراعات الفردية من جهة أخرى، والتي رهنت نجاح الثورة ووضعتها على المحك، ففي يوم 8 جويلية 1958كتب العقيد اوعمران – المسؤول عن التسليح – رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أبلغهم فيها، أن خط موريس[1] المكهرب قد أصبح يشكل خطراً كبيرًا على جنود جيش التحرير الوطني، الذين يقومون بمحاولات لقطع الأسلاك الكهربائية، والدخول إلى أرض الوطن، ففي فترة لا تتجاوز 60 يوماً، استشهد حوالي 6000 مجاهد[2].

كما أن الصراع بين السياسي والعسكري. من جهة، والصراع بين الداخل والخارج من جهة أخرى، كان له تأثير على مسار الثورة وهذا راجع إلى قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، مما أدى بالوفد الخارجي إلى رفض هذه القرارات، ونشب صراع بين بن بلة وعبان رمضان انتهى باختطاف طائرة الزعماء يوم 22 أكتوبر 1956، مما يدفعنا إلى القول أن فرنسا قد قدمت بذلك – من حيث لا تعلم – خدمة كبيرة للثورة لأنها بذلك وضعت حداً بطريقة غير مباشرة للصراع الذي نشب بين قادة الثورة ومفجروها[3].

الصراع بين الباءات الثلاث:

وهم كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وبلغ الصراع بين الباءات الثلاث أوجه عام 1959 داخل الحكومة المؤقتة بعد حادثة مقتل عميرة علاوة في القاهرة بمكتب رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس واتهم الأمين دباغين كل من فرحات عباس ورجل المخابرات عبد الحفيظ بوصوف باغتيال صديقه، فاستغل كريم بلقاسم هذه الأزمة وسعى إلى إنشاء حكومة

---

[1] عبارة عن خط شائك ومكهرب بين الحدود الجزائرية والتونسية، أمر بإقامته وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس في آخر سنة 1956 لخنق الثورة ومنع وصول الإمدادات إليها يمتد من شاطئ البحر الشرقي مدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة على مشارف الصحراء، يتراوح عرضه من 6الى 12 متر والى ستين متراً في بعض الأحيان تتخلله الألغام، للمزيد ينظر: يحي بوعزيز: ثورات القرن التاسع عشر والعشرين ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص377.

[2] محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، المرجع السابق، ص128.

[3] زهير احدادن: المرجع السابق، ص 65.

عسكرية تولى قيادتها، بحكم أنه الوحيد الذي بقي من التاريخيين الستة الذين أشعلوا فتيل الثورة، بالإضافة إلى أنه أقوى الباءات الثلاث بحكم قيادته للقوات المسلحة.

أمام هذا الوضع الذي آلت إليه الحكومة المؤقتة نتيجة تفاقم الخلاف بين أعضائها قررت لجنة القادة العسكريين عقد اجتماع طارئ للبحث في المسألة، إلا أنه سرعان ما تضاربت وجهات النظر بين الاعضاء البارزين في من يحق لهم المشاركة في هذا الاجتماع، فكريم بلقاسم رأى ضرورة إشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، أمثال الكمندان ايدير مولود، بينما يرى بن طوبال وبوصوف بعدم جدوى إشراك هذه الفئة ليتم الاتفاق على مشاركة عشر(10) عقداء[1] وهم :

هواري بومدين: قائد هيئة الأركان في الغرب، محمد السعدي قائد هيئة الأركان في الشرق.

قادة الولايات: لطفي وسليمان دهيليس وسعيد يزوران، والحاج لخضر بالإضافة إلى كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف أما الولاية السادسة فلم يمثلها أحد نظراً لاستشهاد السي الحواس، والشيء الملاحظ على تشكيلة هذه اللجنة أنها تضم أهم قيادات الجيش بما فيها قيادة جيش الحدود، وقيادة الولايات بالإضافة إلى الباءات الثلاث، إذ كانت بمثابة القيادة العليا خاصة بعد أن جمدت الحكومة نفسها وتخلت عن كل صلاحياتها لهذه اللجنة وبالنسبة لجدول الأعمال تضمن ما يلي:

1- اقتراح إستراتجية جديدة.

2- إعادة الاعتبار للثورة بتدعيم المجلس الوطني حتى يكون ممثلاً حقيقياً لكل الشرائح.

3- إعادة النظر في تشكيل الحكومة المؤقتة.

بهذا تم الانطلاق في الاجتماع الذي كان بتونس واستمر لأكثر من ثلاثة أشهر تخللته عدة أزمات وانقطاعات، ففي أول جلسة تم رفض حضور الباءات الثلاث من طرف العقيد لطفي، وبعد أخذ ورد تم السماح لهم بالمشاركة، فوقف كل من بومدين ولطفي وكافي إلى جانب بن طوبال وبوصوف ضد كريم بلقاسم الذي وقف إلى جانبه كل من محمدي السعيد والحاج لخضر

[1] رابح لونيسي : الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع سابق، ص 40.

وسليمان دهيليس والسعيد يازوران[1] فحاول كريم بلقاسم اختطاف العقداء الثلاثة أي لطفي وبومدين وكافي، إلا أنه أكتشف من طرف الملازم بن يازار الذي بلغ بن طوبال بالأمر، ففشلت خطته في ذلك، وتمت مواصلة الاجتماع ومعالجة أهم نقطة وهي تشكيلة المجلس الوطني للثورة التي كان الخلاف حولها فنجد كريم بلقاسم كان يريد ضم الضباط الفارين من أجل دعم موقفه، لكن طلبه قوبل بالرفض من طرف بومدين، ولم ينضم إلى التشكيلة إلا أحمد بن الشريف لأنه التحق بالثورة في بدايتها عكس الآخرين الذين التحقوا بها في عامي 1958-1959، كما التحق بالتشكيلة ضابط جيش الحدود أمثال علي منجلي، قايد أحمد، الطاهر الزبيري، علي السواعي، إضافة إلى أعضاء من فيدرالية فرنسا كما تعزز المجلس بتعيين قادة مجالس الولايات الستة[2].

وهكذا تم تعيين مجلس وطني جديد بعد استبعاد كل من الأمين دباغين وتوفيق المدني، ومحمودي الشريف ومحمد البجاوي وصالح الوانشي وعبد المالك تمام وكل واحد من هؤلاء تمت إزاحته لسبب معين، فالأمين دباغين بسبب موقفه من قضية عميرة، أما توفيق المدني فأتهم بإفشاء مداولات الحكومة ومحمودي الشريف فلم يعد له نفوذ على الولاية الأولى وكان تمام الوانشي ولبجاوي في السجن عام 1957.

ومن خلال كل هذا نجد أن هذا الاجتماع عرف تضارباً واختلافاً في وجهات النظر، فقد ساد التوتر في النقاشات إذ كان يسعى كل طرف إلى تقوية مركزه، ومع ذلك فإن الاجتماع التمهيدي قد مهد الطريق لاجتماع المجلس الوطني للثورة.

فقد أصبحت القائمة جاهزة ولم يبق للمجلس سوى تزكية القرارات المتخذة من قبل العقداء العشرة وخاصة التي تتعلق بإعادة النظر في تشكيل حكومة جديدة وأيضا مناقشة الوضع العسكري من أجل تنظيم جيش التحرير أكثر[3].

شكل العسكريون ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة مقابل ثلث فقط من السياسيين، يمكن تفسير هذا الفرق بسبب فشل الحكومة المؤقتة في أداء مهامها والتي اغلب قاداتها سياسيون،

---

[1] محمد شبوب: اجتماع العقداء العشر من 11أوت إلى 16 ديسمبر1959، ظروفه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2010، ص 57.

[2] مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 179.

[3] محمد شبوب: المرجع السابق، ص 61.

واعتمادها على العسكريين في حل المشاكل العالقة، الأمر الذي يعني أن مهمة تحديد أعضاء الحكومة أسندت إلى العسكريين لما كانت لهم من هيمنة على السياسيين.

المبحث الثاني: اجتماع طرابلس الأول والثاني.

أ- انعقد اجتماع طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960:

عقد في طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 بعد اجتماع العقداء العشر الذي حملته الحكومة مسؤولية إيجاد حلول المشاكل، وخلال هذا الاجتماع برزت رغبة قوية من كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة باعتباره الوحيد من القادة التاريخين الذي بقي حراً وعلى قيد الحياة .

حيث اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقاموا بدراسة عميقة للوضع السياسي بالجزائر واتخذوا إجراءات دقيقة تتعلق بالإستراتجية العسكرية وتنظيم وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني الجزائري، كما عكف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية على دراسة الوضعية السائدة بالجزائر والسياسة المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية بقصد خنق الكفاح المسلح الذي يقوم به أبناء الجزائر، واتخذوا الإجراءات الضرورية على المستوى التنظيمي وذلك بجعل كفاح أبناء الشعب الجزائري أكثر فعالية.

وفي هذا الإطار قرر أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إعادة تشكيل الجهاز الحكومي وأوصوا بإنشاء لجنة وزارية مشتركة للدفاع الوطني ضمن الحكومة، تلتحق بها مباشرة قيادة أركان[1]، بالإضافة إلى التعديل في تشكيلة الحكومة المؤقتة [2].

وبعد النقاش والحوار بين الاعضاء الجدد للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، تقرر العمل في إطار جماعي، وتقلص نفوذ الشخصيات العسكرية القوية داخل الحكومة المؤقتة، أي أن القرارات بدأت تتخذ على مستوى مؤسسات تشريعية وتنفيذية وليس على مستوى فردي، مثلما كان الحال

[1] بشير كاشه الفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، 2007، ص 221.

[2] انظر الملحق: رقم 3، ص81.

قبل 1960 كما تقرر تشكيل لجنة استشارية تتكون من السادة : سعد دحلب والعقيد هواري بومدين والعقيد محمدي السعيد [1].

وفي هذا الاجتماع، ظهرت قوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية حيث رفض أعضاؤه اقتراح كريم بلقاسم بخصوص تشكيل حكومة عسكرية برئاسته ، ويشارك فيها إلى جانب كل من عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وعمر اوصديق ويوسف بن خدة

وخلافا لتوقعات وتطورات كريم بلقاسم فقد تقرر تشكيل حكومة للوحدة الوطنية يترأسها فرحات عباس ويكون كريم بلقاسم عضو بها ، مسؤولا عن الشؤون الخارجية في الحكومة الجديدة . أما المنصب السابق الذي كان يشغله كريم بلقاسم وهو وزير القوات المسلحة فقد تقرر إلغاؤه وتعويضه ب " لجنة وزارية للحرب " كما تم إبعاد بن يوسف بن خدة من منصبه كوزير للشؤون الاجتماعية وحل محله في هذا المنصب عبد الحميد مهري. وتتشكل هذه اللجنة العسكرية من عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وكريم بلقاسم، غير أن هذه اللجنة اعتمدت في أعمالها على قيادة الأركان العامة التي تقرر أن تسند إليها جميع الأعمال العسكرية المتعلقة بالثورة الجزائرية [2].

وفي هذا الإطار استطاع عبد الحفيظ بوصوف أن يعين العقيد هواري بومدين رئيساً للأركان العامة. أما العقيد محمد السعدي فقد تم تعيينه وزيراً للدولة في الحكومة الجديدة. وباعتباره قائداً للأركان، قام هواري بومدين باختبار القادة العسكريين المقربين إليه أمثال علي منجلي وقايد أحمد، وكانت هذه الخطوة الأولى لإحلال القادة العسكريين محل القادة التاريخين الذين سيطروا على الوضع منذ أول نوفمبر 1954 إلى غاية الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في مدينة طرابلس بليبيا من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 [3].

ونلاحظ هنا أن هذا المجلس الوطني الجديد للثورة الجزائرية قد حدد المعالم الرئيسية للسيادة الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل.

---

[1] سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007، ص 107.

[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص370.

[3] بشير كاشه الفرحي: المرجع السابق، ص 223.

– قراراته:

ومن جملة المحاور الرئيسية التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية والتي تقوم عليها السياسة الجزائرية نخص بالذكر النقاط الآتية [1]:

1- تطبيق تقرير المصير عن طريق استفتاء يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا إذا اقتضت الضرورة ذلك.

2- تقوية علاقات التعاون والتحالف مع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي وكذلك دول الكتلة الاشتراكية.

3- انتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس والمغرب.

4- الدخول في مفاوضات مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية بقصد جلب المتطوعين وإرسالهم إلى حدود الجزائر مع تونس والمغرب.

5- اختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير وتدويل القضية الجزائرية.

6- دخول قادة الثورة وقادة ولايات جيش التحرير إلى داخل الجزائر.

7- إرسال مبعوثين إلى الجزائر وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل.

8- تشكيل لجنة للمالية وتكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات في داخل الجزائر.

9- هيكلة الجيش ودعمه مادياً وبشرياً.

وتم كذلك في هذا الاجتماع المصادقة على قوانين جبهة التحرير الوطني والمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية، فقد تقرر أن كل أعضاء جيش التحرير لهم حق العضوية في جبهة التحرير الوطني، وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية له صفتان فهو صاحب السلطة العليا للثورة، وهو البرلمان الذي يعين الحكومة.وقد اكسب هذا الاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية أهمية تاريخية كبيرة حيث دعم الثورة بقوانين وبرنامج عمل وجب على الحكومة أن تسهر على تطبيقه.

[1] أحمد منغور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار التنوير، الجزائر، 2012، ص92.

ب- اجتماع طرابلس من 9 أوت إلى 27 أوت 1961:

بعد انتهاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 18 جانفي 1960 اتضح أن الخلافات التي كانت موجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة قد عرقلت نشاطاتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية وتحولت في النهاية إلى صراع سياسي بين القادة العسكريين في الحكومة المؤقتة وبين قيادة الأركان العامة لجيش التحرير. إثر حادثة إسقاط المجاهدين لطائرة فرنسية على الحدود الجزائرية التونسية في 21جوان 1961، وتم أسر طيارها حيث طالبت الحكومة من قيادة الأركان تحت الضغط الفرنسي بتسليمها الطيار وأمام إصرار الحكومة قرر أعضاء القيادة الاستقالة يوم 15 جويلية 1961 .وقدمت رسالة شرحت فيها أسباب الاستقالة وأدانت بعض الأخطاء التي ترتكبها باسم الثورة والتي بلغت درجة من الخطورة لم يعد بوسع هيئة الأركان العامة السكوت عليها أو تزكيتها.[1]

وفي خضم هذه الظروف تقرر انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة، الذي اجتمع في طرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961.

وإلى جانب حادثة الطائرة واستقالة قيادة الأركان المترتبة عنه، هناك عامل آخر كان له دور في التعجيل بعقد دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ويتمثل هذا العامل في تلك النتائج السلبية التي أسفرت عنها "مفاوضات ايفيان" الأولى التي أجريت من 20 ماي إلى 13 جوان 1961 بمدينة ايفيان بين الوفدين الجزائري والفرنسي[2].حيث كانت مواقف الوفدين متعارضة في خطواتها الأساسية مثل وحدة التراب الوطني، ووحدة الشعب الجزائري ، والطرق المؤدية إلى تقرير المصير.

---

[1] من التهم الموجهة للحكومة المؤقتة "الإنحرافية وعدم تطبيق قرارات طرابلس والعمل على تصفية الأركان العامة، باعتبارها العقبة الوحيدة أمام بروز المطامح الشخصية التي تتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية. ينظر محمد عباس: رواد الوطنية، مطبعة حلب، الجزائر، 1962، ص358.

[2] يتكون وفد التفاوض الجزائري من السادة: كريم بلقاسم(وزير الخارجية ورئيس الوفد)، أحمد فرانسيس(وزير المالية)، أحمد بومنجل، الطيب بولحروف، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب، علي منجلي، قايد أحمد(المدعو سليمان) وكذلك رضا مالك الذي عين ناطقاً رسمياً للوفد. أما وفد التفاوض الفرنسي فإنه يتكون من السادة: لوي جوكس(وزير مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية ورئيس الوفد)، الجنرال بارنارد تريكو(ممثل لرئاسة الجمهورية الفرنسية بقصر الايليزي) . ينظر: المجاهد الصادر في 22ماي 1961، عدد 96، ص ص6-7.

فبينما أصر الوفد الفرنسي على مناقشة مواضيع تدور حول تحديد الفترة الانتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية المستقلة عن فرنسا والضمانات الخاصة بالاوروبين وأملاكهم في الجزائر، ووقف إطلاق النار، رفض الوفد الجزائري الدخول إلى هذه التفاصيل لأن الشعب الجزائري هو الذي سيفصل فيها عند تصويته على تقرير المصير[1] .

أما بشأن موقف الوفد الجزائري من الصحراء ، فقد كان واضحاً منذ البداية، إذ اعتبرتها جزء لا يتجزأ من الجزائر، في حين صمم الوفد الفرنسي على إقصاء قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات.

وقد أعقبت مفاوضات ايفيان الفاشلة مفاوضات لوقران التي أجريت بسويسرا من 20 إلى 28 جويلية 1961 لكنها فشلت أيضا بسبب تعنت الوفد الفرنسي وتمسكه بمواقفه وعدم تقديمه أي تنازلات عنها. وأمام التصريح الذي أعلنه ديغول قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تكثيف العمليات العسكرية ومواصلة الكفاح المسلح بهدف إجباره على تغيير موقفه وتذكيره بأن وحدة الجزائر تعتبر الشرط الأساسي لأي تفاوض بينها وبين فرنسا. ثم تقرر دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع بهدف دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية في الجزائر.

وبالفعل عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته الرابعة من 19 جوان إلى 27 أوت 1961 بطرابلس (ليبيا)، وعندما أفتتح المجلس أشغاله وجد نفسه أمام مشكلتين هما الأزمة القائمة بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة للأركان من جهة، ومسألة استئناف المفاوضات من جهة أخرى[2].

لكن هيئة الأركان ركزت منذ البداية على مناقشة النقطة الأولى وأثارت مسألة عدم تطبيق قرارات الدورة السابقة، ثم اقترحت تغيير النظام القائم في اتجاه تكوين قيادة سياسية وهيئة

[1] يلاحظ انه أثناء سير المفاوضات بسويسرا شهدت الجزائر عدة مظاهرات تأييدا لوفد التفاوض، وبرهانا على وحدة الشعب الجزائري ووحدة أرضه، استمرت من يوم 4 جوان إلى 7جوان 1961 للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ينظر: المجاهد الصادرة في19 جوان 1961، العدد 98، ص10

[2] محمد عباس: رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 259.

تنفيذية. ويتلخص هذا الاقتراح في تكوين قيادة من ستة أعضاء هم: ثلاثي هيئة الأركان العامة زائد ثلاثي اللجنة الوزارية الحربية، على أن تتخذ هذه القيادة مقراً لها بالحدود.[1]

إلا أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية رفض هذا الاقتراح، وقام بتعيين بن يوسف بن خدة رئيساً للحكومة المؤقتة الجديدة، فقررت هيئة الأركان العامة الانسحاب من هذه الدورة قبل انتهاء الاجتماع، وسافر أعضاءها البارزين بومدين ومنجلي وسليمان إلى ألمانيا، أما أعضاء المجلس الوطني للثورة قرروا التركيز على دراسة الوضع والخروج بقرارات حاسمة تمكن الحكومة المؤقتة من مجابهة الظروف الصعبة التي تمر بها الثورة ووضع إستراتيجية جديدة تحدد مشاريع المستقبل بالنسبة للثورة الجزائرية التي يقودها الشعب الجزائري.

قراراته:

وبعد مصادقة المجلس الوطني للثورة على النصوص التي تضبط تجاه وأهداف الثورة الجزائرية، صادق أعضاؤه على قرارات هامة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- قام المجلس الوطني للثورة بعد-تنحية خلفائه السيد" فرحات عباس" من رئاسة الحكومة وتعيين "بن يوسف بن خدة "- بإدخال بعض التعديلات على تشكيلاته السابقة تمثلت خاصة في تقليص عدد أعضائها من ثلاثة عشر إلى اثني عشر عضوا[2].

2- صادق المجلس الوطني على مقررات تتعلق بميدان الكفاح، ونص على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي وتدعيم أجهزة الإطارات السياسية والاجتماعية .

بالإضافة إلى قرارات أخرى صادق عليها المجلس الوطني للثورة تتصل بالسياسة العامة والمتمثلة فيما يلي:

فيما يتعلق بالميدان الخارجي، صادق المجلس على مقررات تهدف إلى تمديد عمل الثورة الجزائرية الذي يدخل نطاق سياسة عدم الانحياز، وهو عمل يهدف إلى تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والدبلوماسية لإضعاف الموقف الدولي للحكومة الفرنسية.

[1] القادة هم: هواري بومدين وعلي منجلي وأحمد قايد زائد لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وكريم بالقاسم.

[2] ينظر الملحق رقم 4 ، ص82.

أما بخصوص ميدان المغرب العربي، والميدان العربي والإفريقي والنطاق الإفريقي- الآسيوي فقد أكد المجلس من جديد أن الثورة الجزائرية تدرج كفاحها في إطار حركة الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية.

أما بالنسبة للمساندة المادية والسياسية الدبلوماسية، فقد سجل المجلس أهمية بتلك التي منحتها البلدان الاشتراكية وأقطار إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية[1].

وانتهى اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بإصدار بيان ختامي جاء فيه على الخصوص :"...وقد أكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي تقرير المصير ، ويؤكد المجلس من جديد أن هذا الحل ممكن في نطاق المبادئ الأساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري بأكمله، بما فيه الصحراء، وعلى وحدة الشعب الجزائري، والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب "[2].

وأثناء انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ناقشت الحكومة المؤقتة مسألة استئناف المفاوضات لأنها كانت تعني مصير الشعب بأسره[3].

فأخذت الحكومة المؤقتة الثالثة، بتشكيلتها الجديدة تدرس كيفية استئناف المفاوضات الجزائرية- الفرنسية التي كانت قد دخلت في تلك الأثناء مرحلة حاسمة. وبالفعل فقد تمت اتصالات سرية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية واتفقتا في الأخير على اللقاء في ايفيان. ثم تقرر استئناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي علقت عقب لقاء لوقران في جويلية 1961 والتي مرت بمرحلتين :

تميزت المرحلة الأولى من المفاوضات بالاتصالات السرية العديدة بين ممثلي الحكومتين بهدف دراسة الخطوط العريضة ومن بين اللقاءات التي تمت فيها هي :

---

[1] فتح الدين بن ازواو:المرجع السابق، ص ص237-238.

[2] للاطلاع على البيان الختامي لاجتماع الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية كاملا، ينظر: المجاهد الصادر في 28 أوت 1961 عدد 103، ص 3.

[3] محمد عباس: رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 93.

1-لقاء بال الأول 28 و29 أكتوبر1961 [1]، يتكون الوفد الجزائري من محمد بن يحي ورضا مالك ، أما الوفد الفرنسي يتكون من برونو دولاس وكلود شايي .

حيث طرحت عدة اقتراحات في هذا اللقاء من طرف ممثلو الوفد الفرنسية وأرجأ الوفد الجزائري مناقشتها والإجابة عنها حتى يعرضها على الحكومة المؤقتة الجزائرية لدراستها وأعداد الأجوبة الملائمة لها، وتقديمها للوفد الفرنسي.

2_ لقاء بال الثاني: 9 نوفمبر1961[2]، كلف الوفد الجزائري في هذا اللقاء بتقديم الأجوبة عن الاقتراحات التي تقدم بها الوفد الفرنسي في اللقاء الأول وكانت الأجوبة كالأتي:

- الحق في اختيار الجنسية، ورفض ازدواجيتها للمستوطنين الأوروبيين.
- يخضع حق التجمع للرقابة الجزائرية.
- إجلاء الجيش الفرنسي عن الجزائر المستقلة وإخلاء القواعد العسكرية الفرنسية بالجزائر وفقاً برنامج يحدد بين الطرفين.

لقاء دحلب-جوكس 9ديسمبر 1961و 23ديسمبر 1961.

استؤنفت المفاوضات بين ممثلي الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي بدأت في بال بسويسرا –اللقاء الأول يومي 28و29 أكتوبر 1961 واللقاء الثاني- بنفس المكان يوم 9نوفمبر1961 وهذا بسبب الاضراب عن الطعام الذي قام به السجناء الخمسة المعتقلون في السجون الفرنسية.

[1] بشير كاشه الفرحي: المرجع السابق، ص 252.

[2] بينما كان الوفدان يتناقشان رد الحكومة المؤقتة على اقتراحات الحكومة الفرنسية أعلن السجناء الخمس في فرنسا (أحمد بن بلة، مصطفى الأشرف، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين ايت أحمد) عن القيام بالإضراب عن الطعام، فاضطر الوفد الجزائري إلى وقف المحادثات السرية.

المبحث الثالث: مؤتمر طرابلس الأخير من 27 ماي إلى 4 جوان 1962:

بعد التطورات التي مرت بها "مفاوضات ايفيان" من محادثات واتصالات سرية بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وكان آخر تلك المحادثات "لي روس"[1] التي عاد بعدها الوفد الجزائري ليستعرض النقاط العامة للاتفاقيات المزمع إبرامها ومناقشتها من جديد مع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والحصول على تزكيتهم لها خاصة هو المخول الوحيد لوقف إطلاق النار[2].

وخلال هذه المرحلة من المفاوضات، اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة استثنائية بطرابلس (ليبيا) من 22 الى 27 فيفري بهدف دراسة مشروع اتفاقيات ايفيان بكل جزئياتها وتفاصيلها، كان المجلس يتكون من 71 عضو (تغيب منهم 22 وحضر 33)،حيث كان سعد دحلب هو المقرر في هذه الدورة، وبالفعل فقد قام أعضاء المجلس بدراسة عميقة ودقيقة لكل النقاط التي تضمنها المشروع بعد أن تأكدوا أنه يحقق الأهداف الأساسية للثورة، وقد تم التصويت على نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة في هذه الدورة بالإجماع ماعدا ثلاثي هيئة الأركان (بومدين، منجلي، قايد) والرائد "مختار بويزم" (المدعو ناصر) من الولاية الخامسة (وهران)[3] ، أما بالنسبة للمعتقلين الخمسة[4] الموجودون ب "اولنوي"، فإنهم وجهوا رسالة مؤرخة في 15 فيفري 1962 إلى المجلس الوطني للثورة عبروا فيها عن تأكيدهم المطلق للاتفاقيات، وبعثوا بوكالة لرئيس الحكومة المؤقتة "بن يوسف بن خدة " تخول له حق التصويت

[1] انطلقت هته المحادثات مابين 11 الى 19 فيفري 1962، وتعتبر مسودة لاتفاقيات ايفيان الثانية.

[2] عمارة ربيع: المرجع السابق، ص 64.

[3] للمزيد من المعلومات في هذا الصدد ينظر: الطاهر ايت حمو: رجال صنعوا التاريخ سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي ثورة التحرير الكبرى لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 140-141.

[4] السجناء الخمسة هم: حسين ايت أحمد، أحمد بن بلة، مصطفى الأشرف، محمد بوضياف، ومحمد خيضر، ولمزيد من المعلومات حول إجراءات الإفراج عن الزعماء الخمسة، ينظر: فتحي ديب: المصدر السابق، ص ص، 573-575.

باسمهم، كما أرسل أعضاء الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) –هم أيضا– وكالتهم لرئيس الحكومة ليصوت باسمهم أثناء هذه الدورة الطارئة للمجلس[1].

وهكذا بعد مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مشروع ايفيان التقى الوفدان مرة أخرى وقررا الدخول في المرحلة الأخيرة للمفاوضات، وهي المرحلة الرسمية والعلنية التي افتتحت بمدينة ايفيان – بالحدود السويسرية –الفرنسية – يوم 7 مارس 1962، وانتهت يوم 18 من الشهر نفسه[2].

عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كريم بلقاسم نائب رئيسها على رأس الوفد الجزائري الذي كان يتألف من لخضر بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد كأعضاء للحكومة، ومحمد بن يحي، وبولحروف، ورضا مالك، والصغير مصطفاي والرائد مصطفى بن عودة كممثلين لجيش التحرير الوطني[3]، للإلمام بتفاصيل المفاوضات خلال المرحلة الأولى، ورفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعيين عسكريين في الوفد[4] وكان الجانب الفرنسي يترأسه "لوي جوكس" يتشكل من "برونو دولوس"، "رولان بيكار"، "جان دوبرقلي"، " روبير برون"، والجنرال "دي كاماس" و"كلود شايي" وهي نفس الشخصيات التي شاركت في محادثات لي روس وقد أضيف إلى هؤلاء في مفاوضات (ايفيان) : "برنار تريكو"، "فانسان ليوري"، "العقيد سقين دي باريس"، "فليب تيبو"، و"بليزان"[5].

كشف الوفد الفرنسي خلال هذه المفاوضات عن رغبة أعضائه في مناقشة المشروع والتوقيع عليه خلال ثلاثة أيام فقط، وذلك التزاما بتوصيات الجنرال "ديغول" لكن الوفد الجزائري رفض إي تسرع في المفاوضات وألح على ضرورة التأني في معالجة القضايا الحساسة وبالرغم من أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يدخل سوى تعديلات طفيفة على مشروع اتفاقيات ايفيان إلا أن

---

[1] بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، تع: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مر: عبد الحكيم بن الشيخ لحسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [د،ت]، ص 37.

[2] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 465.

[3] بشير كاشه الفرحي: المرجع السابق، ص 261.

[4] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 37.

[5] نفسه، ص 38.

المفاوضات استغرقت 12 يوما من المناقشات الحادة والمستفيضة، حينها توصل الطرفان إلى اتفاق عام حول الاتفاقيات تم توقيعه مساء يوم 18 مارس 1962 على الخامسة والنصف، وبمقتضى هذا الاتفاق صرح كريم بلقاسم عن اتفاق وقف القتال ويدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب عند منتصف نهار 19 مارس 1962[1].

وبعد هذا الاتفاق وجه رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة نداء إلى الشعب الجزائري على أمواج إذاعة تونس[2] ومما جاء في هذا الخصوص: "بعد شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ندوة ايفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، هذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضموناً ونتيجة لذلك وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فإني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة 12 بالضبط، وإني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أُصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحارب بالتوقف عن العمليات العسكرية وعن النشاط المسلح في مجموع التراب الجزائري وتطبيقاً لاتفاقيات ايفيان قام الجنرال ديغول من جهته بتوجيه نداء إلى القوات الفرنسية يأمرها فيه بوقف العمليات العسكرية والنشاطات المسلحة من مجموع التراب الجزائري"[3] واستقبل أمر وقف إطلاق النار بارتياح عميق فتحقق بذلك حلم المجاهدين والأجيال العديدة من الجزائريين والمحكوم عليهم بالإعدام والمساجين والمعتقلون والمحتشدون يقدرون هذه النعمة لأنهم تكبدوا اشد ألآم الحرب منذ سنة 1830[4].

وقد أقرت اتفاقيات ايفيان الاعتراف باستقلال الجزائر ووقف القتال، ثم الدخول في مرحلة انتقالية لتنظيم الاستفتاء الشعبي، واشتملت على ثلاثة عشر محورا نلخصها في النقاط التالية[5]:

---

[1] مسعود عثماني: المرجع السابق، ص ص 702-703 .

[2] زهير احدادن: المرجع السابق، ص 90.

[3] محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص 300.

[4] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص 327.

[5] عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، المرجع السابق، ص 168.

1- التصريح العام: يتضمن تنظيم المرحلة الانتقالية وضمانات تقرير المصير، وتقرر إجراء استفتاء حر لاستشارة الجزائريين بخصوص موضوع الاستقلال، وإنشاء سلطة تنفيذية تشرف على السلطة في المرحلة الانتقالية، وتحديد أطر التعاون مع فرنسا في مرحلة الاستقلال.

2- اتفاقية وقف إطلاق النار: يحتوي على 11 مادة تحدد إجراءات وقف إطلاق النار.

3- الفترة الانتقالية: يشتمل على 27 مادة تتعلق بتنظيم الاستفتاء وصلاحيات الهيئة التنفيذية وتنظيم قوات الأمن المحلية، وإجراءات عودة اللاجئين وتسوية الإجراءات الخاصة بنتيجة الاستفتاء.

4- شروط الاستفتاء: يشتمل على 46 مادة تضبط شروط إجراء الاستفتاء من تسجيل للناخبين وتنظيم الاقتراع ومراقبته.

5- إنشاء محكمة القانون العام: يضم 18 مادة تنظم وتحدد صلاحيات المحكمة العامة التي تنظر في المخالفات خلال المرحلة الانتقالية.

6- إعلان الضمانات: يضم ثلاثة أجزاء، الأول خاص بالنظم العامة مثل أمن الأفراد وحرية التنقل بين الجزائر وفرنسا، والثاني يتحدث عن الحقوق المدنية للجزائريين والفرنسيين المقيمين في الجزائر، والثالث يحدد حقوق الفرنسيين المقيمين في الجزائر بصفتهم أجانب.

7- إعلان المبادئ المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي: الضمانات التي تقدمها الجزائر للمصالح الاقتصادية الفرنسية الخاصة بالأفراد والهيئات، ومساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر[1].

8- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون من أجل استثمار ثروات باطن الصحراء: يحدد 18 مادة ضوابط التعاون في مجال استثمار الثروات الباطنية في الصحراء، وعلى رأسها البترول، وإنشاء هيئة فنية مشتركة للاستثمار، ولجنة تحكيم عند نشوب الحرب.

[1] بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 85.

9- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي: يتضمن مبدأ التعاون الثقافي، وينص على وضع فرنسا الوسائل اللازمة لتطوير التعليم في الجزائر، وتشجيع كلا البلدين على تعلم لغة وحضارة البلد الآخر[1].

10- إعلان المبادئ الخاصة التعاون الفني: يشتمل تسعة مواد تنص على تعهد فرنسا بتقديم المساعدة من أجل تنظيم وسائل التقدم الفني وتقديم المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث، وفتح المعاهد الفرنسية أمام الجزائريين.

11- إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية: يتناول مسائل التعاون في المجال العسكري، كحق استئجار الميناء البحري والجوي للمرسى الكبير لمدة 15سنة.

12- ملحق خاص بالمرسى الكبير: يفصل في 34 مادة ضوابط استغلال فرنسا لهذه القاعدة.

13- إعلان المبادئ الخاصة بتسوية الخلافات: ينص على لجوء فرنسا والجزائر لحل خلافاتهما بالوسائل السلمية وبواسطة التصالح أو التحاكم أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[2].

وفيما يتعلق بالتنظيم السياسي – الإداري في الجزائر خلال الفترة الانتقالية على أن يكون تنظيم السلطات العامة حتى انجاز تقرير المصير وإعلان الاستقلال فقد تضمنت اتفاقيات ايفيان على أن تمر الجزائر بفترة انتقالية تبدأ من وقف القتال وتدوم مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر على أقل تقدير، وستة أشهر على أكثر تقدير، تحدث سلطة تنفيذية مؤقتة ومحكمة النظام العمومي ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوب عام، تنصب هذه المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ[3].

وبالفعل تشكلت الهيئة التنفيذية المؤقتة باتفاق الطرفين، لتحل محل السلطات الفرنسية بهدف السهر على تنظيم البلاد والإشراف على تسيير الشؤون السياسية – الإدارية ريثما تتشكل الحكومة، وتتألف هذه الهيئة – التي عين على رأسها " عبد الرحمان فارس" – من ثلاثة فرنسيين

[1] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 290.

[2] بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 86.

[3] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 487.

وتسعة جزائريين[1]، وفور تنصيبها شرع أعضاؤها في ممارسة مهامهم كما حددتها اتفاقيات ايفيان – وهي:

– وتسيير شؤون الدولة الجزائرية أثناء الفترة الانتقالية والإعلان عن الاستقلال بعد الاستفتاء.

– تنسيق الأعمال بينها وبين المفوض السامي للحكومة الفرنسية وبينها وبين الحكومة المؤقتة في تونس.

– تقوم بعملية التحضير وتنظيم عملية الاستفتاء.

غير أن أخطر تحد واجهته الهيئة التنفيذية المؤقتة تمثل في نشاط منظمة الجيش السري الإرهابية O.A.S .[2]

لكن الحدث الهام الذي ميز هذه الفترة، والذي كاد أن يؤدي بالبلاد إلى الهاوية هو الصراع الحاد على السلطة وظهور الأزمة من جديد بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة للجيش من جهة، وبينها وبين الزعماء الخمسة وفي مقدمتهم بن بلة من جهة أخرى، وهكذا فإن اتفاقيات ايفيان ووقف إطلاق النار لم يضعا حداً للأزمة المستفحلة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ولذلك أجلت إلى آخر دورة في المجلس الوطني للثورة التحريرية المنعقد في طرابلس (ماي – جوان).

يعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة الجزائرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها والتصورات والأفكار الجديدة التي أقرها، فقد تم وضعه في المرحلة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار

---

[1] الرئيس عبد الرحمان فارس (جزائري مسلم)، نائب الرئيس: روجي روت (فرنسي)، مندوب للشؤون العامة: الدكتور شوقي مصطفاي، مندوب للشؤون الاقتصادية: بلعيد عبد السلام، مندوب للزراعة: أمحمد الشيخ، مندوب للشؤون المالية: جان منوني، مندوب للشؤون الإدارية: عبد الرزاق شنتوف، مندوب للأمن العام: عبد القادر الحصار، مندوب للشؤون الاجتماعية: بومدين حميدو، مندوب للأشغال العامة: شارل كونيق، مندوب للشؤون الثقافية: الشيخ ابراهيم بيوض، مندوب للبريد: محمد بن تفتيفة. ينظر: بشير كاشه الفرحي: المرجع السابق، ص 264.

[2] لم تولد منظمة الجيش السري (O.A.S) في سنة 1961 بل كانت لها جذور في منظمة المقاومة من اجل الجزائر فرنسية (ORAF) التي بدأت ترتكب جرائم ضد الجزائريين منذ سنة 1955، اشتد عملها بعد وقف إطلاق النار، عارضت سياسة ديغول الرامية إلى التخلي عن الجزائر وحاولت الانقلاب عليه واغتياله أكثر من مرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: حمودة بوعلام: المرجع السابق، ص ص 578-579.

وهي الفترة التي كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري، فالثورة الجزائرية قوضت أركان الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وكانت الضرورة ملحة عليها إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة على أسس جديدة تختلف جذرياً على ما كانت عليه في عهد الاستعمار، وفي الوقت نفسه فإن هذه الدولة المنتظر إقامتها كانت تواجهها صعوبات خطيرة تهدد بموتها قبل ولادتها من جديد، فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت على درجة عالية من الخطورة[1]. كما أن الوضع السياسي داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني كان يمر بأزمة حقيقية خانقة[2]، ولمواجهة كل هذه التحديات تقرر استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية للانعقاد في طرابلس يوم 27 ماي 1962، والحقيقة أنه لم تتوفر لأي دورة من دورات المجلس الوطني السابقة من شروط النجاح والحضور الجماعي مثل ما توفر لهذه الدورة التي سميت " بمؤتمر طرابلس "[3]، لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المهام الضخمة التي تنتظر السلطة بعد سنوات من الحرب المدمرة[4]، تمحور جدول أعمال هذه الدورة حول محورين هما:

أ- مناقشة برنامج طرابلس والمصادقة عليه.

[1] جاء في ميثاق الجزائر عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر عشية الاستقلال، بأنه يوجد أكثر من مليون شهيد، وأربع مائة ألف من المعتقلين وثلاثة مائة ألف من اللاجئين وسبع مائة ألف من النازحين من القرى نحو المدن وثلاث مائة ألف من اليتامى وأكثر من مليون عاطل عن العمل، ونصف مليون بفرنسا كذالك عدا الأرامل والقرى والمداشر المخربة كليا وجزئيا. ينظر: ميثاق الجزائر، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني، مطبعة جريدة النصر، الجزائر، 1964، ص ص 91-94.

[2] كما تطرقنا إلى جذور الخلاف بين القادة السياسيين والعسكريين، وهو الخلاف الذي بلغ أوجه خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها وتحول الصراع على السلطة بعدما أصبحت إستراتجية هيئة الأركان في تلك الفترة ترتكز على أولوية العسكري على السياسي، والإنقاص بقدر الإمكان من دور الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة. ينظر: سعيد بو الشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، [د،ت]، ص 36.

[3] MEYNIER (GILBERT), HISTOIE INTERIEUER DU F. L. N, 1954_1962, CASBAH Editions, ALGER, 2003, P 649.

[4] علي هارون: خيبة الانطلاقة أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عوماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 11.

ب- تشكيل مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية حتى ينظّم مؤتمر تقييمي[1].

أشغال المؤتمر:

انطلقت أشغال الدورة يوم 27 ماي في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس، حضر هذا الاجتماع 52 عضو[2] تحت رئاسة المكتب المكلف بإدارة النقاش المكون من محمد بن يحي رئيساً ومساعديه علي كافي وعمر بوداود، قدموا تقرير حول مشروع البرنامج[3] وتمت المصادقة عليه بالإجماع، انتقل أعضاء المجلس إلى مناقشة النقطة الثانية المتمثلة في تعيين المكتب السياسي أو القيادة لجبهة التحرير الوطني، حيث عين المجلس لجنة مكلفة بتحديد المهام وتعيين الأشخاص المشكلين للمكتب السياسي، وباقتراح من بن طوبال ضمت اللجنة كل من الحاج بن علاّ، محمد بن يحي، عمر بوداود، وقاضي بوبكر لاستشارة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية فردياً بصدد الأشخاص الذي يمكن أن يكونوا في المكتب السياسي وتقديم قائمة من شأنها أن تحظى بقبول ثلثي الناخبين، وهذا طبقاً للقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني[4].

ولم يلبث أن انتفى الإجماع السابق ليحل محله جو مشحون بالخلافات والاتهامات داخل أروقة المؤتمر وازداد تدهوراً كلما تفشت الإشاعات وانتشرت حول سوء التفاهم الحاصل بين بن بلة وأصدقائه من جهة، والحكومة المؤقتة من جهة أخرى، وأصبح هذا الجو المكهرب يهدد

---

[1] علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، ط 2، دار القصبة للنشر الجزائر، 2011، ص 356.

[2] للاطلاع على قائمة الاعضاء الحاضرين لهذا الاجتماع ينظر: علي هارون: المصدر السابق، ص ص 17- 18.

[3] مشروع البرنامج تم تحريره بمدينة الحمامات بتونس الذي سيتحول إلى ميثاق طرابلس بعد المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقد ساهم في تحريره كل من: محمد بن يحي، مصطفى الاشرف، محمد حربي، رضا مالك، وعبد الملك تمام ويلاحظ أن مناقشة هذه النقطة لم تثر اهتمام المجلس، وبالتالي فإن المصادقة على مشروع ميثاق طرابلس قد كانت أوتوماتيكية دون أية مناقشة حادة لمحتوى المشروع لمزيد من التفاصيل ينظر: MOHAMED HARBI,OPCIT,P 335.

[4] هارون علي: المصدر السابق، ص 26.

بالانفجار في كل لحظة، وبينما كانت المناقشات متواصلة كان كل فريق يجهد نفسه لإقناع من اعتارهم التردد بمساندة مرشحيه وبدا فريق بن بلة أكثر إقداماً من غيره وربما أكثر عدوانية حسب علي هارون[1].

تلقت اللجنة عدة اقتراحات أهمها: من حيث عدد المؤيدين لكل اقتراح اثنان، دار النقاش اللاحق حولهما وتوقفت دورة المجلس من دون الاتفاق على أي منهما ولا على غيرهما، هذان الاقتراحان هما قائمة بن بلة وقائمة كريم بلقاسم كان في القائمة الأولى سبعة أعضاء هم الزعماء الخمسة ومعهم عضوان آخران وهما محمدي السعيد (وزير دولة في الحكومة المؤقتة) والحاج بن علاّ (من ضباط الولاية الخامسة والمناضلين القدامى) وكان في قائمة كريم بلقاسم بن طوبال، وبوصوف، والمركزي سابقا سعد دحلب وعند التصويت فازت قائمة بن بلة ب 33 صوتاً مقابل 31 صوتاً لقائمة كريم بلقاسم[2].

رغم هذه النتيجة التي أسفرت عليها عملية التصويت إلا أنها لم تمنح الشرعية القانونية لقائمة بن بلة، لأن القوانين تستوجب الحصول على ثلثي الأصوات ومهما كان أمر هذا التصويت فإنه تسبب في انفجار الأزمة بفعل الفوضى والغموض الذي ميز هذه العملية بسبب الاختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت التي كانت بحوزة الحاضرين .

بلغ الخلاف أوجه وانتفض المؤتمرون واندفع علي منجلي في طعن عنيف ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في حين كان رئيس الجلسة يحاول جاهداً إعادة الهدوء إلى القاعة وبعد أن يئس هذا الأخير من عودة الأمور إلى مجراها أمر بتعليق النقاش تفادياً لتفاقم الوضع وكان ذلك آخر عهد لجلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية لأن هذه الجلسة كانت هي الأخيرة، كان ذلك يوم 5 جوان ليلا، وكانت تلك آخر جلسة في حياة المجلس الوطني للثورة ونهاية دورته الوحيدة التي انتهت بدون أي قرار منذ إنشائه بواد الصومام 1956[3] .

وأمام هذه التطورات الخطيرة لم يجد أعضاء الحكومة أي منفذ للخروج من الأزمة سوى تقديم استقالتهم إلى المجلس، ولم يجد بن يوسف بن خدة أي منفذ للخروج من الأزمة فقرر مغادرة

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص27.

[2] مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص ص 207 -208 .

[3] علي هارون: المصدر السابق، ص 31.

طرابلس ليلة 6 إلى 7 جوان دون إخبار أحد[1] وغادر الكثير من أعضاء المجلس الوطني طرابلس، قام بن بلة بجمع المتبقين وصوتوا – قبل أن يتفرقوا – على محضر يتحدث عن عجز الحكومة المؤقتة. وبذلك انتهى وجود المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جراء عدم سيطرة البعض على أنفسهم ومن جراء السعي الشديد للسلطة لدى البعض الأخر .

وهكذا فالصراع الذي قام بين النخبة الوطنية مباشرة بعد الاستقلال والذي عرف كما قلنا بأزمة صيف 1962 ، هو نتيجة انفجار التنافس على السلطة بين النخب التي قادت ثورة التحرير والتي كان تماسكها مقلقا للاستعمار الفرنسي وضيق أمامها فرص اختراق النسيج الثوري، هاهو أصبح حالة من التشرذم والتصادم في سبيل السيطرة على هذه الدولة التي استعادت سيادتها بصعوبة من الاستعمار[2].

المبحث الرابع: استقلال الجزائر.

انتهى الاجتماع الذي سمي"مؤتمر طرابلس"، فالوثيقة التي تمت المصادقة عليها، كان هناك خلاف حولها والكثير من أعضاء المجلس لم يكلفوا أنفسهم بقراتها، وكان يسوده جو مشحون بالكلمات الجارحة كالسب والشتم والتجريح والذاتية واستعراض العضلات والمطامح والمطامع الانتهازية والوصولية. بالفعل، لم تكن القيادة في مستوى التحديات والمشاكل الناجمة عن الحرب، ولا في مستوى التقدير الذي كان للثورة الجزائرية في أنحاء مختلفة من العالم. كان"مؤتمر طرابلس" إذاً لقاء الانفجار وإفلاس الجبهة (جبهة التحرير الوطني) التي تحولت إلى شظايا وأشلاء في خضم السباق المحموم على السلطة. وكل حدث يمكن أن يحمل معه ذريعة لزيادة التوتر. فبعد هدوء نسبي خلال الأسبوع الموالي للتشرذم الذي وقع في طرابلس، عاود بن بلة وحلفاؤه هجماتهم الكلامية بمناسبة ثلاثة أحداث وقعت في النصف الثاني من جوان وكانت الحكومة المؤقتة ضائعة فيها بدرجات وصور مختلفة، وهي الإتفاق مع المنظمة السرية المسلحة (O A S)، واجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان[3].

[1] علي كافي: المصدر السابق، ص 363.

[2] علي هارون: المصدر السابق، ص 32.

[3] مسعود عثماني: المرجع السابق، ص 712.

اجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان:

بعد اجتماع طرابلس، جرت اتصالات بين الولايات المناهضة لهيئة الأركان أدت إلي اجتماع انعقد يومي 24 و25 جوان 1962 في زمورة[1]، حضر الاجتماع ممثلو الولاية الثانية والولاية الثالثة والولاية الرابعة والعاصمة واتحادية فرنسا واتحادية تونس وهم على التوالي: صالح بوبنير، والحاج (مقران آكلي)، يوسف خطيب (سي حسن)، ورابح زيراري، عمر بوداود، والطيب الثعالبي[2].

صادق الحاضرون على لائحة سجلوا فيها أن الانقسامات داخل الحكومة قد مست بهيبتها وأن الصراع بين هذه الحكومة وهيئة الأركان العامة قد قوضت ركائز السلطة وأدت الى فراغاً كاملاً.

ولهذا اتخذ الحاضرون قراراً حاسماً يتعلق الأول بإنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات لتتبع الحالة والحفاظ على وحدة الأمة وتحضير قوائم المرشحين للمجلس التأسيسي وتحضير شروط المشاركة في المؤتمر وإدماج وحدات جيش التحرير الحدودية في وحدات جيش التحرير في الولايات[3].

أضيفت لائحة اخرى إلى القرارات تندد بتمرد هيئة الأركان العامة وبتصرف عناصرها في العاصمة وقسنطينة، وقد تم إرسال القرار إلى الولايات بالعمل الانشقاقي التخريبي لهيئة الأركان، حيث أرسل الموقعون على الاجتماع ممثلين لهم إلى تونس لشرح تلك القرارات وقد تالف الوفد من الطيب صديقي (الولاية الثالثة)، وأحمد فضال المدعو "السي حميمي" (الولاية الثالثة) أيضاً وسعيد حرموش (الولاية الرابعة)، ورابح زيراري من العاصمة ومن فيدرالية فرنسا عمر بوداوود وقد استقبل هذا الوفد أربعة أعضاء من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "بن يوسف بن خدة"، "احمد بن بلة"، "محمد خيضر"، "كريم بلقاسم " وأبلغهم بالقرارات المتخذة بزمورة لكن هذا اللقاء

[1] زمورة: مدينة صغيرة في ناحية سطيف تقع في بقعة حدودية بين الولايات الأولى والثانية والثالثة.

[2] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 559.

[3] علي هارون: المصدر السابق، ص 72.

لم يسفر عن نتيجة وبدأت الخلافات بينهم بحيث استقال محمد خيضر من الحكومة يوم 28 جوان 1962 في حين ذهب احمد بن بلة الى القاهرة يوم 27 جوان 1962[1].

تشجع بن يوسف بن خدة بنتائج اجتماع زمورة فأصدر بياناً يندد بالنشاط الإجرامي الذي يقوم به ثلاثة أعضاء من هيئة الأركان وهم (محمد بوخروبة، احمد قايد، وعلى منجلي) وأعلن عن تخفيض رتبتهم وأمر الجنود بعدم طاعتهم.

وهكذا كان الوضع عشية الاستقلال في نهاية شهر جوان، كانت الحكومة أضعف وفي أسوء من ذي قبل لأنها صارت أكثر انقساماً بحيث لم يعد في مقدورها أن تجتمع بكامل أعضاءها، وقد اتخذت قرار عزل قيادة الأركان الذي أثار غضب خصومها وزودهم بذرائع إضافية لمهاجمتها واتهامها بنية تصفية جيش التحرير وإحلال القوة المحلية محله[2].

استقلال الجزائر:

جرى الاستفتاء في كل من فرنسا والجزائر على مرحلتين متباعدتين نسبياً ففي فرنسا والأقاليم التابعة لها جرى الاقتراع بتاريخ 8 افريل 1962، فكانت اغلب الأصوات أجابت بكلمة " نعم " التي تعني منح الاستقلال للمستعمرة، أما في الجزائر فأن العملية كانت تتطلب الكثير من الحذر وتستدعي التنسيق التام مع الحكومة المؤقتة، ومع المفوض السامي باعتباره يمثل السلطة الفرنسية العليا في الجزائر، وقد اتفقت هذه السلطات الثلاثة على أن يكون الاستفتاء يوم 1 جويلية 1962 – طبقا لما نصت عليه "اتفاقيات ايفيان"– فعبر الشعب الجزائري عن رغبته في استقلال الجزائر وعدم الارتباط بفرنسا.

أُعلِنت النتائج يوم 3 جويلية 1962، وفي اليوم نفسه أعلن الجنرال ديغول أن فرنسا تعترف باستقلال الجزائر وتوقعاً لهذا الاعتراف قام الفرنسيون بطي كل الاعلام الفرنسية في مختلف أنحاء الجزائر بعد أن ظلت ترفرف في سمائها قرناً وثلث قرن من الزمن[3].

وكان يوم 5جويلية1962 يوما حاسما في تاريخ الجزائر، إذ خرج الجزائريون للتعبير عن فرحتهم باستقلال الجزائر وتخلصهم من الاستيطان الفرنسي.

---

[1] بوعلام حمودة: المرجع السابق، ص 600.

[2] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 563.

[3] مسعود عثماني: المرجع السابق، ص714.

والإعلان عن استقلال الجزائر، إنما يدل على نجاح جبهة التحرير الوطني في وضع تنظيم سياسي إداري وعسكري محكم يعبر عن آمال شعب ظل يحلم بتحقيقه طيلة مئة وثلاثين عاما. ولعل الفضل في ذلك يعود إلى الدور الذي قامت به الحكومة المؤقتة في هذا الشأن. فبعد الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة –التي كانت آخر لبنة لهذا التنظيم المحكم– أصبح الشعب الجزائري يؤمن أكثر من أي وقت مضى بقرب النصر الحاسم على فرنسا. وهكذا راح يلتف حول جبهة وجيش التحرير الوطني ويعلن عن ولائه التام لحكومته المؤقتة[1].

[1] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 367.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع تطور مهام المجلس الوطني للثورة الجزائرية1956-1962 خلصنا إلى النتائج الآتية:

- تعتبر ثورة نوفمبر حدثا تاريخيا،وأنها لم تنشأ من العدم بل من اديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية النابعة من الإسلام، حيث مكنت الشعب الجزائري من الوصول إلى الحرية والاستقلال.

- إن هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 جاءت لتنفيذ أهداف إستراتيجية للثورة، وتم التخطيط لها وتنفيذها في تنظيم محكم، وحققت النتائج المرجوة منها، فقد أربكت السلطات الفرنسية وأفجعت المستوطنين، وأكدت التفاف الشعب الجزائري بثورته، ورفعت صوت الثورة عاليا في المحافل الدولية.

- شكل مؤتمر الصومام المنعقد في أوت 1956 منعرجاً هاماً في تاريخ الثورة الجزائرية، حيث انبثق عنه عدة تنظيمات وقرارات عرفت الثورة من خلالها تنظيما محكما وشاملا في جميع الميادين.

- لقد انبثق المجلس الوطني للثورة عن مؤتمر الصومام الذي انعقد كأول برلمان جزائري في دورة افتتاحية باسم المجلس الوطني للثورة اتخذ خلاله عدة قرارات هامة لتنظيم الثورة وتدعيمها داخلياً وخارجياً، بإشراف ومراقبة من السلطة التشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة انطلاقاً من أرض الوطن.

- يعد المجلس الوطني للثورة بمثابة برلمان جبهة التحرير الوطني، ويمثل مختلف الاتجاهات الوطنية الأساسية: حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين.

- بعد تأسيس المجلس الوطني كقيادة عليا للثورة تتولى تنظيمها وتسهر على شؤونها في الداخل والخارج، أصبح الشعب الجزائري مؤطراً داخل الثورة بفضل عمليات التعبئة والتنظيم لمختلف شرائح المجتمع ضمن هياكل وتنظيمات شعبية تخضع مباشرة للمجلس الوطني للثورة التحريرية وهو ما سمح بإعطاء نفس جديد للعمل الثوري داخلياً.

– شكل المجلس الوطني للثورة بقوانينه الأساسية وسلطاته المخولة له بالفصل في القضايا المصيرية، وفرض الرقابة على الهيئة التنفيذية وتحديد توجهاتها الخارجية ونشاطاتها.

– للمجلس الوطني للثورة عدة صلاحيات في اتخاذ القرار السياسي والعسكري كمواصلة الثورة ضد العدو والعمليات العسكرية، وأدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة.

– نجحت الحكومة المؤقتة بالتوصل إلى حل نهائي لوقف إطلاق النار في اتفاقيات ايفيان الذي صادق عليه المجلس الوطني بالأغلبية على الرغم من معارضة هيئة الأركان للاتفاقيات من أجل الوصول إلى السلطة.

– إن الدورات والمؤتمرات التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال الثورة الجزائرية كانت لها نتائج ايجابية، ذلك من خلال القرارات التنظيمية التي اتخذتها في كافة الميادين، لكن من جهة أخرى سادها الكثير من الخلافات أفرزت عدة تكتلات وهو ما زاد حدة الصراع بين السياسي والعسكري.

– عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماع بتونس عرف باجتماع العقداء العشر حيث شهد خلال جلساته صراعاً حاداً والذي يمكن أن نعتبره استمراراً للصراع الذي نشأ خلال مؤتمر الصومام وتجدد مع تشكيل الحكومة المؤقتة، والذي تواصل بفترات لاحقة خاصة في المجالس الوطنية وحتى معا تأسيس قيادة الأركان.

– شكلت دورات 27 ماي و5 جوان 1962، آخر دورة في مسيرة المجلس الوطني للثورة، تمت فيه المصادقة على وثيقة طرابلس التي تحدد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية المستقلة، ومن ناحية أخرى فشل المجلس في تحديد المكتب السياسي بعد التجاوزات الخطيرة الناجمة عن اشتداد الصراع على السلطة.

– إن أزمة صيف 1962، انفجرت بعد آخر اجتماعات طرابلس وذلك عند التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي خاصة مع انسحاب رئيس الحكومة المؤقتة من المؤتمر، ولم تكن وليدة ذلك اليوم بل تعود جذورها إلى سنوات سابقة.

- وكخلاصة لهذا الموضوع فإن مؤسسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تأسست بمقتضى قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، كان لها الدور الهام في تفعيل النشاط الثوري والسياسي من أجل الوصول إلى الاستقلال الذي تحقق بالفعل في 5 جويلية 1962.

الملاحق

الملحق رقم 1:

قادة المناطق التاريخية عند انطلاق الثورة[1].

المنطقة	التحديد الجغرافي	القائد	المساعد
المنطقة الأولى	الاوراس النمامشة	مصطفى بن لعيد	بشير شيحاني
المنطقة الثانية	الشمال قسنطيني	ديدوش مراد	زيغود يوسف
المنطقة الثالثة	القبائل	كريم بلقاسم	عمر اوعمران
المنطقة الرابعة	الجزائر العاصمة	رابح بطاط	سويداني
المنطقة الخامسة	وهران	العربي بن مهيدي	بن عبد الملك وبوصوف

[1] محمد حربي: المصدر السابق، ص 17.

الملحق رقم 2

قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956[1].

– الأعضاء الأساسيين:	– الأعضاء الاضافيون:
– حسين ايت أحمد.	– سعد دحلب.
– فرحات عباس.	– صالح الونشي.
– العربي بن مهيدي.	– عبد المالك تمام.
– رابح بيطاط.	– عبد الحميد مهري.
– محمد خيضر.	– الطيب الثعالبي.
– عبان رمضان.	– لخضر بن طوبال.
– أحمد بن بلة.	– محمد السعدي.
– مصطفى بن بولعيد.	– دحليس سليمان.
– بن يوسف بن خدة.	– عبد الحفيظ بوصوف.
– كريم بلقاسم.	– علي ملاح.
– زيغود يوسف.	– أحمد فرانسيس.
– عمر أو عمران.	– إبراهيم مزهودي.
– محمد يزيد.	– محمد الصادق بن يحي.
– محمد الأمين دباغين.	– محمد البجاوي.
– عيسات ايدير.	– نائب رئيس إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين
– احمد توفيق المدني.	– نائب رئيس اتحاد العمال الجزائريين.
– محمد بوضياف.	– نائب من نواب قادة الولايات.

[1] وزارة الثقافة: النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير عبد العزيز بوتفليقة: طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 33.

الملحق رقم 3

تشكيلة الحكومة المؤقتة عند إعلانها في 19 سبتمبر1958 [1].

رئيس الوزراء ..... فرحات عباس.

نائب رئيس الوزراء .....احمد بن بلة (سجين).

نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة ....كريم بلقاسم.

..... حسين ايت احمد.

وزير دولة (كلهم سجناء) ..... رابح بيطاط.

..... محمد بوضياف.

..... محمد خيضر.

وزير الشؤون الخارجية ..... الدكتور محمد الأمين دباغين.

وزير التسليح والتموين..... محمود الشريف.

وزير الداخلية..... لخضر بن طوبال.

وزير المواصلات والاتصالات العامة والمخابرات ..... عبد الحفيظ بوصوف.

وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ..... الدكتور احمد فرانسيس.

وزير شؤون الشمال الإفريقي ..... عبد الحميد مهري.

وزير الأخبار والإعلام..... محمد يزيد.

وزير الشؤون الاجتماعية ..... بن يوسف بن خدة.

وزير الشؤون الثقافية ..... أحمد توفيق المدني.

كتاب دولة ..... الأمين خان (عضو مجلس ولاية قسنطينة).

..... عمر أو صديق (عضو مجلس ولاية الجزائر).

..... مصطفى اسطنبولي (عضو مجلس ولاية وهران).

[1] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص ص 400 -401.

الملحق رقم 4

تشكيلة الحكومة المؤقتة الثالثة التي عينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس من 9 الى 27 أوت 1961 [1].

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .....بن يوسف بن خدة.

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.....كريم بلقاسم.

نائب رئيس مجلس الوزراء .....أحمد بن بلة.

نائب رئيس مجلس الوزراء.....محمد بوضياف.

وزراء دولة .....حسين ايت أحمد.

.....رابح بيطاط.

.....محمد خيضر.

.....سعيد محمدي.

.....لخضر بن طوبال.

وزير الشؤون الخارجية.....سعد دحلب.

وزير التسليح والموصلات العامة.....عبد الحفيظ بوصوف.

وزير الأخبار.....محمد يزيد.

[1] بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص54.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

1 – بالعربية:

01 – بلحسين مبروك: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر، القاهرة)، 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

02 – بوحارة عبد الرزاق: منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة، الجزائر، 2005.

03 – حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

04 – بن خدة بن يرسف: جذور أول نوفمبر1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

05 – بن خدة بن يوسف: اتفاقيات ايفيان، تعريب: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مراجعة: عبد الحكيم بن الشيخ لحسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، [د،ت].

06 – دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

07 – الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

08 – كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط 2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

09 – كشيدة عيسى: مهندسو الثورة شهادة، تق:عبد الحميد مهري، ترجمة: موسى اشرشور، تن: زينب قبي، ط2، منشورات الشهاب، [د، م] 2010.

10 – المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مع ركاب الثورة الجزائرية، ج3، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

11 – هارون علي: خبية الانطلاقة أو فتنة صيف1962، تر: الصادق عوماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

12 – هشماوي مصطفى: جذور أول نوفمبر في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

2 – بالفرنسية:

01-HARBI MOHAMED, LE. F.L.N. MIRAGE ET REALITé. EDITIONS JEUNE AFRIQUE, PARIS, 1980.

ثانياً: المراجع:

1 – بالعربية:

01 – احدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

02 – ازغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

03 – بن ازواو فتح الدين: اديولوجية الثورة الجزائرية (1954- 1962)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

04 – ايت حمو الطاهر: رجال صنعوا التاريخ سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي ثورة التحرير الكبرى لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

05 – بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

06 – بوالشعير سعيد: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، [د، ت].

07 – بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

08 – بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958_1960، سنوات الحسم والخلاص، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات،الجزائر، 2012.

09 – بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1858- جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

10 - بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ثورات القرن العشرين، مج 2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،[د، م] 2013.

11 - بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 3، دار الهدى، الجزائر، 2009.

12 - تهامي عمر: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

13 - تيزي ميلود: مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

14 - حفظ الله بوبكر: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار المعرفة، [د،م]، 2013.

15 - حمادي عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

16 - بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والطباعة، [د، م]، 2012.

17 - الزبيري محمد العربي وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة وللنشر، الجزائر، [د، ت].

18 - الزبيري محمد العربي: الثورة في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1984.

19 - الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر دراسة، ج 2، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

20 - صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا أول نوفمبر 1954 الموجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

21 - الصديق محمد الصالح: أيام خالدة في حياة الجزائر، دار موفم للنشر، الجزائر، 2009.

22 -ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954- 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

23 -عباس محمد: رواد الوطنية، مطبعة حلب، الجزائر، 1962.

24 -عثمان الطاهر علية: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

25 -عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2013.

26 -عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962، تق: محمد العربي ولد الخليفة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

27 -كاشّه الفرحي بشير: وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

28 -لونيسي رابح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة الجزائر، 2010.

29 -لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

30 -محمد عباس: ثوار...عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.

31 -مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2012.

32 -مقلاتي عبد الله: المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الأفعال الوطنية 1830-1962، الجزائر، 2013.

33 -مقلاتي عبد الله، ظافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962، ج 2، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

34 -ملاح عمر: محطات حاسمة من ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.

35 – منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2012.

36 – بن يوب رشيد: دليل الجزائر السياسي، موفم للنشر، الجزائر، 1999.

بالفرنسية:

01-MEYNIER(GILBERT), HISTOIE INTERIEUER. DU. F. L. N ,1954-1962 , CASBAH. EDITIONS, ALGER, 2003.

ثالثاً: المنشورات:

1 – وزارة الثقافة: النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير عبد العزيز بوتفليقة: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

رابعاً: الأطروحات:

01 – خثير عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف الدكتور حباسي شاوش، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم التاريخ 2005-2006.

خامساً: الرسائل الجامعية:

01 – شبلي أمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة العقيد لخضر باتنة الجزائر 2005- 2006.

02 – شبوب محمد: اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف: بوعلام قاسمي، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة

الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، تخصص الثورة الجزائرية(1954- 1962) 2009 – 2010.

03 -صافي حجوب: نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956_ 1958، مذكرة ماستر في التاريخ، تخصص الحركات الوطنية المغاربية، اشراف مصطفى اوعامري، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015_ 2016.

04 -صبيعيات كلثومة: مؤتمر الصومام الخلفيات والاستراتجيات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس، إشراف تلي رفيق، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية تخصص تاريخ عام 2016-2017.

05 -كمون عبد السلام: مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة احمد دراية ادرار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية 2013- 2014.

سادساً: الموسوعات والمعاجم والقواميس:

01 -الخوند مسعود: القارات، المناطق، الدول، البلدان، المدن الموسوعة التاريخية الجغرافية معالم، وثائق، موضوعات، زعماء، ج7،مؤسسة هانياد، لبنان، [د، ت].

02 -مرتاض عبد الملك: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954- 1962، الجزائر، 2010.

03 -بوعلام قاسمي وآخرون: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث موسوعة أعلام الجزائر1954- 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007.

سابعاً: الجرائد والمجلات:

01 -احدادن زهير: "المجلس الوطني للثورة مهامه وصلاحياته"، مجلة أول نوفمبر،لسان المنظمة الوطنية للمجاهدين، مجلة فصلية، تاريخية، ثقافية، سياسية، العدد 173،نوفمبر 2009 الموافق لذو الحجة 1430هـ.

02 – بوعريوة عبد الملك: "دور المناطق التاريخية للثورة التحريرية في مؤتمر الصومام1955-1956"، مجلة الحقيقة، مجلة أكاديمية محكمة تصدر دورياً عن جامعة ادرار، العدد 24 مارس 2013.

03 – جوبية عبد الكامل: "قضايا الثورة" في مجلة الأدب البيروتية 1954- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

04 – المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني والناطق الرسمي لها:

العدد 103 الصادر في 28 أوت 1961.

العدد 96 الصادر في 22 ماي 1962.

العدد 98 الصادر في 19 جوان 1961.

ثامناً: الملتقيات:

01 – سهام قواسمية: ضرورة انعقاد مؤتمر الصومام الأسس الإستراتجية التي اقرها للثورة، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954- 1962 دراسة قانونية وسياسية، جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قالمة، فعاليات ملتقى يومي 2 -3 ماي 2012.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	05-01
الفصل الأول: التحضيرات الأخيرة لاندلا ع الثورة 1954 وإعلانها	
المبحث الأول: اللمسات الأخيرة لاندلا ع الثورة	
أولا:اللمسات الأخيرة لاندلا ع الثورة	12-07
ثانيا: هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955	14-13
ثالثا: أهداف ونتائج هجومات الشمال القسنطيني	18-15
الفصل الثاني: مؤتمر الصومام وميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية.	
المبحث الأول: مؤتمر الصومام20 أوت 1956	
أولا: ظروف وعوامل انعقاد المؤتمر	21-20
ثانيا: انعقاد المؤتمر	27-22
ثالثا: قرارات المؤتمر	32-28
المبحث الثاني: ميلاد المجلس الوطني للثورة	
أولا:تعريف المجلس الوطني	33
ثانيا:مهام وصلاحيات المجلس الوطني	35-34
ثالثا:تشكيلات وهياكل المجلس	39-36
المبحث الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة	
أولا: اجتماع القاهرة	43-40
ثانيا: تأسيس الحكومة المؤقتة	46-44
الفصل الثالث: اجتماعات المجلس الوطني للثورة واستقلال الجزائر	
المبحث الأول: اجتماع تونس من 11أوت الى 9 نوفمبر 1959	

الأوضاع السائدة عشية انعقاد الاجتماع بتونس	50
ظروف انعقاد اجتماع العقداء العشر	53-51
المبحث الثاني: اجتماع طرابلس الأول والثاني	
اجتماع طرابلس الأول	55-54
قراراته	56
اجتماع طرابلس الثاني	58-57
قراراته	61-59
المبحث الثالث: مؤتمر طرابلس الأخير	
اجتماع طرابلس من 27 ماي 1962	68-62
أشغال المؤتمر	70-69
المبحث الرابع: استقلال الجزائر	
اجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان	72-71
استقلال الجزائر	74-73
خاتمة	78-75
ملاحق	83-79
بيبلوغرافيا	90-84
فهرس الموضوعات	93-91

الملخص:

يعرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بأنه كان "برلمان الثورة" بالنظر إلى المهام والصلاحيات التشريعية التي أوكلت إليه في الإشراف على الأداء السياسي والعسكري للثورة، وتضع النصوص التشريعية للثورة هذا المجلس في أعلى مستويات قيادة الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1962 لأنه كان "حامي السيادة الوطنية" وهو الهيئة التي تمثل القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني وصاحب الحق الوحيد في تقرير السلم أو مواصلة الحرب، وكان أيضا الهيئة الوحيدة التي يمكنها الإشراف على الهيئة التنفيذية.

الكلمات المفتاحية: المجلس الوطني – الثورة الجزائرية.

Summary :

The National Council of the Algerian Revolution knoixis that it was the parliament of the Revolution in viexi of the tastrs and legislahive powers entrusted to it in supervising an the political and military perfirmance of the revolution .

The Leqislative texts of the Revolution put this Council at the highest levels of the Algerian Revolution in the period from 1956 to1962 , because it was the protector of the national sovereignty which is the body that represents the supreme leadership of the FLN and has the sole right to determine peace and continue the was and body that can supervise the executve body.

Keywords :The National Council _ The Algerian Revolution .